

حركة رشاد



دليل 2013



المحتوى

27	القانون الأساسي	5	ترحيب
28	التسمية، التعريف، الهدف، الوسائل، التسيير، المدة	7	ميثاق حركة رشاد
28	نوعية الأعضاء و الشركاء	8	ملخص
29	الأجهزة	10	مقدمة
31	التنظيم الإقليمي	10	عرض تاريخي
32	التدابير التأديبية	11	غياب الشرعية وأزمة الحكم
33	اللجان	13	الجزائر اليوم، وضرورة التغيير
33	مركز الدراسات السياسية	13	تفاقم طابع النظام العسكري
34	التمويل و التسيير المالي	15	انكماش الحريات
34	حل الحركة و تعديل القانون الأساسي	15	الإقصاء السياسي
34	الفترة الإنتقالية	16	استغلال القانون
35	القانون الداخلي	17	الأزمة الاقتصادية
36	هيكلية حركة رشاد	18	التصدع الاجتماعي
36	الأعضاء	19	أزمة الهوية
37	المكتب الجهوي	20	عن ضرورة البديل السياسي
39	الفرع	22	حركة رشاد وأهدافها
40	حلقات التآلف	23	قيم ومبادئ حركة رشاد
41	المؤتمر	23	دولة القانون
41	المجلس	23	الشرعية
41	الأمانة	24	السيادة
43	أسئلة متكررة	24	الطابع المدني
44	رشاد وأهدافها	25	المساواة
44	هيكلية و تمويل رشاد	25	الطابع الاجتماعي
45	رشاد و التغيير في الجزائر	25	التبصر
48	رشاد و العنف و المقاومة المسلحة	25	المشاركة
49	رشاد و التيار الإسلامي	26	الفعالية
51	رشاد و القضايا الجزائرية	26	الشفافية
52	رشاد و العلاقات الدولية	26	المساءلة
55	معلومات مفيدة		
56	تلفزيون رشاد		
58	لدعم الحركة		
59	للإتصال بنا		

كلمة ترحيب بالمناضلين

إخواننا وأخواتنا، مناضلي حركة رشاد

السلام عليكم،

أنتم الذين أهممكم أمر الأمة و أبيتم عنها الظلم و الإستبداد،

أنتم حفظة الأمانة وورثة كل من ضحى في سبيل عزة هذا الوطن و كرامته،

أنتم أعضاء رشاد و حملة رسالتها من أجل تغيير جذري و لاعنفي لطبيعة النظام القائم،

أنتم الذين أيقنتم بأنه لا مناص من أجل إحداث تغيير جذري و مسؤول في الجزائر، إلا بالتكتل في حركة منظمة و قوية،

مرحبا بكم في رشاد !

إن الوقوف على حصيلة أكثر من خمسين سنة من تسيير ريعي و تسلطي لشؤون البلاد، يجعلنا ندرك حجم ما خلفته الدكتاتورية من دمار، تشهد عليه أطلال وطن إنهارت فيه السياسة و الإقتصاد و الإجتماع.

إن بقاء نظام جاثم على صدورنا، مع ما يمثله استمراره من خطر على وجود الأمة، يضعنا أمام مسؤولياتنا كمواطنين أولا ثم كأعضاء في رشاد، تجاه مستقبل الأجيال القادمة.

لذلك فإن إنشاء حركة رشاد جاء من أجل وُضْع إطار منظم لمقاومةٍ مدنيّة، سلمية، قادرة على إحداث تغيير حقيقي، يفضي إلى إقامة دولة يسودها القانون والحكم الراشد.

إن خيار اللاعنف الذي تتبناه رشاد لم ينبع عن فراغ، وإنما عن يقين بكون النضال السلمي وحده الكفيل بتحقيق التغيير المسؤول المنشود الذي يحفظ مقدرات البلاد ويقوي مؤسساتها.

إنّ فعالية النضال اللاعنفي تكمن في كونه مقاومة مدنية تهدف إلى تعبئة كافة أفراد الشعب، في مواجهة مجموعة اغتصبت السلطة و فرضت نفسها بالتهريب والقمع. ومن ثم فإن هذا النهج من النضال يهدف، فضلا عن إنهاء حكم الإستبداد، إلى بناء مجتمع مدني حي بتنظيمه ومستقل في موارده، بما يخول له التصدي لأي شكل من أشكال الإستبداد.

6 سنوات كاملة مرت على إنشاء حركة رشاد التي أعلن عن تأسيسها في 17 أفريل 2007؛ ست سنوات من العمل الجاد و المثابر سعت من خلاله رشاد إلى رد الإعتبار للنضال السياسي في الجزائر بمفهومه النبيل و الكريم، الوحيد الذي من شأنه إيجاد حلول حقيقية للمشاكل السياسية و الإقتصادية و الإجتماعية و الثقافية التي يتخبط فيها مواطنونا.

كما قامت رشاد بإنجاز عدة مشاريع لعل أبرزها مشروع تلفزيون رشاد؛ أول تلفزة جزائرية حرة، أنشأها جزائريون و بتمويل جزائري و في خدمة الجزائريين.

أعزاءنا أعضاء رشاد، أنتم الآن حملة رسالتها، تدعوكم إلى الإستقامة والشفافية، و نبذ الفرقة بين أفراد الشعب الواحد، و الإلتزام بفضيلة العمل الجماعي، وبالتشاور الذي تتخذ فيه القرارات بصفة ديمقراطية.

و ليكن كل واحد فينا ذلك التغيير الذي ننشده!



ميثاق حركة رشاد

ملخص...

قاوم الشعب الجزائري على مدى تاريخه الطويل كل أشكال القهر والطغيان أكان ذلك تحت نير الاحتلال الخارجي أم الاستبداد الداخلي. ودفع على وجه الخصوص ثمنا غالبا من أجل التحرر من الاستعمار الفرنسي آملا في إقامة دولة جزائرية ديمقراطية اجتماعية ذات سيادة ضمن إطار المبادئ الإسلامية.

غير أن سياسة اغتيال المعارضين، التي طبقت أثناء ثورة التحرير، والناجمة عن ثقافة فض النزاعات بالطرق العنيفة، وكذا تنحية الحكومة المؤقتة في صائفة 1962 وضعت الشعب الجزائري في قبضة العسكريين وأسست لثقافة الانقلاب ولممارسة عنف الدولة.

وأدت هذه الممارسات المنكرة إلى الأزمة متعددة الأوجه التي تعيشها الجزائر والتي تتمثل في الاستيلاء على السلطة واحتكارها من طرف جزء من هرم القيادة العسكرية، سواء بطريقة مباشرة أو عبر واجهة مدنية خاضعة لهيمنة هذه القيادة؛ إدارة الشؤون السياسية للبلاد بلغة القوة؛ إغلاق المجالات السياسية والإعلامية والاجتماعية والجمعوية؛ عدم الاعتراف برشد الشعب الجزائري وبقدرته على تحمل مسؤولياته؛ الرشوة والفساد الناتج عن استحواذ كبار المسؤولين على المجالات الاقتصادية والمالية الوطنية؛ الضياع الحقيقي للسيادة الوطنية على المستويين السياسي والاقتصادي، رغم شعارات النظام وتظاهراته الفولكلورية.

إن النظام الذي ساد في الجزائر منذ الاستقلال، وخاصة بعد انقلاب يناير 1992، قاد البلاد إلى كارثة تتجلى أخطر مظاهرها في تفاقم الطابع العسكري لنظام الحكم، وفي انكماش مجال الحريات والإقصاء السياسي، واستغلال القانون، والتراجع الاقتصادي والاجتماعي، بالإضافة إلى أزمة الهوية.

لقد أصبح من الضروري أن يُعرض على الشعب الجزائري البديل من أجل تغيير جذري ومسؤول يرقى إلى مستوى قناعاته وتطلعاته المشروعة. ويتطلب ذلك من أصحاب المبادرة في التغيير، التبصر والصدق والتفاني والوفاء لقيم الأمة الأساسية. وفي هذا المقام يأتي ميلاد حركة رشاد.

تصبو حركة رشاد، من حيث مقاصدها وأسلوب عملها وأهدافها، إلى إن تكون بمثابة أداة للتجنيد الشعبي هدفها التغيير الذي يُمكّن الجزائريين من العيش في بلد حر تحكمه دولة العدل ويضبطه التسيير الراشد. وتعمل رشاد على أن تكون السلطة السياسية التي تحكم جزائر الغد ملتزمة بدولة القانون، شرعية، ذات سيادة، مدنية، منصفة، اجتماعية، متبصرة، تقوم على الشراكة، والفعالية، والشفافية، والمساءلة.

حركة رشاد ليست حزبا سياسيا، لأنها تعتقد أنّ الهيكلة الحالية للنظام الجزائري لا تسمح بنشاط سياسي حقيقي حيث تواجه الأفكار بعضها بعضا من أجل منح الجزائريين فرصة ممارسة مسؤولياتهم كمواطنين واختيار من يترجمون على أرض الواقع البرنامج الذي انتُخبوا بموجبه، بكل حرية.

وترفض الحركة أيضا أن تكون حزبا في المناخ السياسي الجزائري السائد اليوم. ومن هذا المنطلق، تعارض بكل وضوح استجداء النظام الحالي من أجل الحصول على اعتراف، هو من جهة غير ضروري، وهو، من جهة أخرى، سوف يعني أن حركة رشاد ليست إلا حزبا آخرًا يضاف إلى قائمة الأحزاب المعتمدة من قِبل السلطة القائمة.

وتتطلع حركة رشاد أيضا لأن تكون قوة سياسية واجتماعية وفكرية تهدف إلى إحداث تغيير حقيقي للنظام السياسي، يجب أن يحرر الجزائريين تحريرا تاما ويضمن لهم فضاء ديمقراطيا أرحب، كما سيعطي معنى للتنافس السياسي الشريف ويكون عندئذ في صالح كل الجزائريين.

كما تعتمد حركة رشاد الطرق اللاعنفية سبيلا لتحقيق أهدافها. وتلتزم بإشراك كل فئات الشعب الجزائري والإصغاء إليها. وإنّ حركة رشاد مفتوحة لكل مبادرة تهدف إلى مد الجسور بين الفاعلين السياسيين في الجزائر من أجل بناء علاقات ثقة بينهم وتجميعهم.

كما أنّ حركة رشاد تعتبر أنّ دولة العدل والحكم الراشد في الجزائر ستساهم في دعم البناء المغاربي ودعم العلاقات مع شعوب البحر المتوسط وإفريقيا والعاملين العربي والإسلامي، كما ستساهم في تعزيز السلام والاستقرار في العالم.

1. مقدمة

يُجمع الجزائريون على أنّ بلدهم يعيش مرحلة من أسوأ مراحل تاريخه في ظل دولة الاستبداد والفساد.

غير أنه من بين الذين يدينون الظلم وغياب الشرعية والفساد، والأمراض الاجتماعية، يندر من ينبجح في التصدي لأصل الداء وهو هيمنة أجهزة المخابرات بدون قيد على مفاصل الدولة.

ولضمان بقائه، عمل النظام الجزائري القائم منذ الاستقلال، والذي لم تتغير طبيعته قط وإن تبدّلت واجهته من حين لآخر، على التحكم شبه التام في كل أشكال المعارضة، سياسية كانت أو دينية والتعبير الثقافي أو الإعلامي، إما بالتدجين عن طريق شراء الذمم، أو بالتدمير عبر المضايقات والقمع، أو بالزج بها في نزاعات بين قوميين وفركوفونيين وبربريين أو بين إسلاميين وعلمانيين، أو في نزاعات جهوية.

وإلى يومنا هذا لم تكن للمعارضة القدرة على التصدي للوضع الخطرة التي تعيشها الجزائر باقتراح بديل ذي مصداقية يحشد الهمم ويحدث التغيير اللازم والمنشود من طرف الجزائريين.

في هذه الظروف القاسية التي تمر بها الجزائر لا بد من هبة مواطانية لاعنفية شاملة تستقطب كافة شرائح المجتمع من أجل السماح للشعب الجزائري بممارسة مسؤولياته في بناء مستقبل يضمن الكرامة والعدل والحرية. وهذا ما أسست من أجله وتهدف إليه وستعمل من أجل تحقيقه حركة رشاد التي ترفض الشروخ المفتعلة بين الإسلام والوطن والديمقراطية، وفيه في ذلك لبيان أول نوفمبر 1954، الذي ستعمل الحركة على دمج مبادئه في إطار مشروع مجتمعي قائم على المعتقدات والمبادئ المكونة للهوية الجزائرية.

وإن الغرض من هذه الوثيقة هو شرح هذه المبادرة وتحديد مبادئها وأهدافها وطرح إطار لنشاط حركة رشاد. فبعد عرض تاريخي مختصر في الفصل الثاني، يتعرض الفصل الثالث إلى أزمة الحكم وغياب الشرعية في الجزائر. بعدها يناقش الفصل الرابع الحالة المأساوية التي تعيشها الجزائر على كافة الأصعدة ويخلص إلى ضرورة التغيير. أما الفصل الخامس فيُعرّف بحركة رشاد وأهدافها. وفي الأخير يقدم الفصل السادس عرضاً لأهم القيم والمبادئ التي تستند عليها حركة رشاد.

2. عرض تاريخي

إنّ موقع الجزائر الجغرافي جعلها منذ أقدم العصور ملتقى للحضارات، وإذا كان سكان هذا البلد قد عُرفوا بتفتحهم على ثقافات غيرهم من الأمم، فقد عُرفوا أيضاً بحرصهم على حريتهم واستقلالهم ومقاومتهم البطولية في التصدي للاحتلال والطغيان، فسُموا لذلك عن جدارة بالأمازيغ (الأحرار).

وقد شهد التاريخ الجزائري القديم والحديث فصولاً رائعة من هذه البطولات في دفع الاحتلال الخارجي، خاصة الروماني والوندالي والبيزنطي والفرنسي، وفي مقاومة الاستبداد، كما حدث في بعض مراحل العهد الإسلامي.

كما تميّز الشعب الجزائري دائماً بتقبّل رسالات التوحيد السماوية التي وفدت إليه من الشرق واحتضانها والتضحية في سبيلها. فقد اعتنقت العديد من القبائل من سكان الجزائر ديانة موسى عليه السلام. وعند مجيء رسالة المسيح عيسى عليه السلام، لم تتردد هذه القبائل في الاستجابة لها.

ولما ظهرت رسالة الإسلام وجدت في أرض الجزائر تربة خصبة، فامتدّ إليها الفتح الإسلامي في عهد الصحابة والتابعين، وهدى الله سكان هذه الديار إلى دينه الحنيف فاعتنقوه ونصروه وقاموا بالمساهمة في تربيته إلى غيرهم من الأمم في

ثورة التحرير المجيدة، وتوظيفه لخدمة السلطة الفعلية؛

- إدارة الشؤون السياسية للبلاد بلغة القوة وتصفية كل معارضة لا تقبل الانضواء تحت إرادة السلطة الفعلية - باستعمال كافة الوسائل بما في ذلك الاغتيال؛
- إغلاق المجالات السياسية والإعلامية والاجتماعية والجمعوية؛
- عدم الاعتراف برشد الشعب الجزائري وبقدرته على تحمل مسؤولياته؛
- الرشوة والفساد الناتج عن استحواذ كبار المسؤولين على المجالات الاقتصادية والمالية الوطنية؛
- الضياع الحقيقي للسيادة الوطنية على المستويين السياسي والاقتصادي، رغم شعارات النظم وتظاهراته الفولكلورية.

ويمكن اعتبار سياسة اغتيال المعارضين، التي طبقت أثناء ثورة التحرير، والناجمة عن ثقافة فض النزاعات بالطرق العنيفة، كنقطة تحوّل وضعت الشعب الجزائري في قبضة العسكريين.

وجاءت تنحية الحكومة المؤقتة في صائفة 1962 لتؤسس لثقافة الانقلاب ولممارسة عنف الدولة. وأصبحت السلطة الحقيقية بيد قادة المؤسسة العسكرية التي سيطر عليها شيئا فشيئا ضباط سابقون في جيش الحدود وفي الجيش الفرنسي التحقوا قبيل الاستقلال بجيش التحرير. أما الحكومات فظلت مجرد واجهة سياسية تنحصر مهمتها في إدارة الشؤون العادية للدولة، ويبقى الرئيس في هذا الهيكل وسيطاً بين الحكومة والسلطة الفعلية المتمركزة في يد جهاز الأمن العسكري.

ومع مرور الزمن ازدادت الأوضاع احتقاناً بسبب استنفاد ذريعة الشرعية التاريخية، وتجاوز الأحداث للاشتراكية التي لم تعد غطاء يُستتر به، وغطرت

إفريقيا وأوروبا. وانصره العنصران العربي والأمازيغي فكوّنا أمة واحدة تجمع أفرادها قيم التوحيد والحرية والإباء والتناصر والتكافل، وتتكامل في أحضانها لغة الأمازيغ بلسان الوحي الإلهي. ووصف العلامة ابن خلدون هذه الأمة بـ: «علو الهمة وإبابة الضيم ومشاقة الدول ومقارعة الخطوب وغلاب الملك وبيع النفوس من الله في نصر دينه». وكان من أبرز نتائج هذا الانصهار ميلاد فضاء متجانس هو المغرب الإسلامي.

وتصدى الشعب الجزائري، الذي امتزج فيه العرب والأمازيغ، دما بالمصاهرة وعقيدة بالتوحيد، لكل من حاول المساس بوحدته. وكانت أعظم تجليات ذلك في تمسكه بهويته ومقاومته طيلة أزيد من قرن وربع القرن للاستعمار الفرنسي الهمجي الذي ارتكب أشنع الجرائم في حق الشعب الجزائري. وتوّجت تلك المقاومة البطولية الطويلة بثورة التحرير المجيدة، التي أجلت الاستعمار الفرنسي وأعطت الأمل للجزائريين في قيام «دولة جزائرية ديمقراطية اجتماعية ذات سيادة ضمن إطار المبادئ الإسلامية»، كما نصّ على ذلك بيان أول نوفمبر 1954م.

3. غياب الشرعية وأزمة الحكم

إن الأزمة متعددة الأوجه التي تعيشها الجزائر يمكن إرجاعها إلى العوامل التالية:

- الاستيلاء على السلطة غداة الاستقلال واحتكارها من طرف جزء من هرم القيادة العسكرية، سواء بطريقة مباشرة أو عبر واجهة مدنية خاضعة لهيمنة هذه القيادة؛
- السطو على حزب جبهة التحرير الوطني، التنظيم السياسي الذي قاد

رجال الحزب الواحد، وتفشي ظاهرة الرشوة، وإحساس المواطن بالظلم و «الحقرة». كل ذلك أدى إلى انتفاضات عديدة أعنفها أحداث أكتوبر 1988 التي أظهرت الوجه الحقيقي لنظام لم تترد قيادته العسكرية في إطلاق النار على الشباب الأعزل في العديد من المدن الجزائرية متسببين في قتل المئات منهم، وباستعمال التعذيب على نطاق واسع. ولم يُفتح إلى يومنا هذا أي تحقيق رسمي لتحديد مسؤوليات الأجهزة المتورطة في هذه الجرائم. ومن خلال هذه الأحداث اكتشف الشعب الجزائري طبيعة السلطة العسكرية وعرف ما يمكن أن تقوم به للبقاء في سدة الحكم والمحافظة على امتيازاتها.

وقد غيّرت هذه الأحداث، التي عبرت عن الغضب الذي يكنه الشعب لحكامه، الخارطة الاجتماعية-السياسية للجزائر بصفة جذرية، حيث فُصح المجال للتعددية الحزبية وفتحت المجالات الإعلامية والجمعبوية. إلا أنه تبيّن أنّ هذا الانفتاح لم يكن إلا آلية تمكّن السلطة العسكرية من إبقاء هيمنتها على مراكز القرار، وعمدت السلطة إلى تخريب الأحزاب حديثة النشأة عن طريق الاختراق والتفرقة. وجاء فوز الجبهة الإسلامية للإنقاذ في الانتخابات المحلية في جوان 1990 على عكس رهانات السلطة التي لجأت إلى تضيق الخناق على المنتخبين وتعفين الأجواء السياسية، مما أدى إلى أحداث مايو-جوان 1991. ولجأ النظام مرة أخرى إلى ممارسة القمع، مطلقة النار على المتظاهرين، والزج بقيادة ومناضلي الجبهة الإسلامية للإنقاذ في أولى مراكز الاعتقال في الصحراء.

بعد ذلك نظمت السلطة انتخابات تشريعية في ديسمبر 1991، مراهنة على الانشقاق الذي جهدت لإحداثه داخل صفوف المعارضة، وكذلك على مضاعفة عدد الترشيحات الحرة وتواطؤ الأحزاب التي تدور في فلكها. غير أنّ نتائج هذه الانتخابات لم تدع للسلطة العسكرية أي مجال للشك في طموح الشعب الجزائري للتغيير الحقيقي، فجاء انقلاب يناير 1992 إيذانا بحرب قذرة خطط لها الإقليميون وأدخلت البلاد في حمام من الدماء والدموع والخروقات الفظيعة

لحقوق النفس البشرية.

وعقب إلغاء الدور الثاني للانتخابات التشريعية اتُخذ قرار حل الحزب الفائز واعتقال عشرات الآلاف من أطره ومناضليه والزج بهم في مراكز الاحتشاد، وممارسة التعذيب والقتل خارج إطار القضاء. ونتيجة لكل هذا العنف، نشأت حركة مقاومة مسلحة.

ومن أجل تحقيق مخطط استئصال حركة المقاومة التي تمخضت كرد فعل على انقلاب يناير 1992، ركّز نظام الانقلابيين على أربعة محاور إستراتيجية:

- التصفية الجسدية لأطر المعارضة؛
- اختراق تنظيمات المعارضة؛
- التجنيد المضاد للمواطنين وتشكيل الميليشيات؛
- جلب الدعم الدولي لاستئصال وعزل المعارضة على المستوى الدولي.

ولم يكن الهدف من هذه الخطة الداخلة في إطار الحرب المضادة للانتفاضة التي أرادتتها مديرية الاستعلامات والأمن إلا ترويض الشعب الجزائري. وبقي القمع طريقة النظام الوحيدة في التعامل مع أي معارضة سياسية أو مطالب اجتماعية أو ثقافية.

إنّ التضيق، والتسريح من العمل، والترهيب، والتهجير، والاعتقال السياسي، والتعذيب، والاغتيال أو الإعدام خارج إطار القانون، والإخفاء القسري وكذا المجازر، كل هذا شكّل الوسائل الأساسية التي انتهجتها الطغمة الانقلابية.

و تشير تقارير منظمات حقوق الإنسان والصحافة واعترافات كبار مسؤولي النظام الجزائري أن «الحرب القذرة» كلفت الشعب الجزائري ثمنا باهظا، كما تدل عليه الأرقام التالية: أزيد من 200 ألف قتيل، سقط العديد منهم في مجازر جماعية مروعة؛ أزيد من 18 ألف مغيب قسريا اختطف جلهم من طرف أجهزة

- تعاقب المواطنين الجزائريين الذين يُصرون على ممارسة حقوقهم الدستورية المتمثلة في حرية التعبير واللجوء إلى القضاء، وتحرم البعض منهم من حقوقهم المدنية والسياسية.

ويبقى الجزائريون إلى يومنا هذا يتطلعون إلى حل سياسي شامل لا يتغاضى عن واجب الحفاظ على الذاكرة والحقيقة والعدالة.

4. الجزائر اليوم، وضرورة التغيير

إن النظام الذي ساد في الجزائر منذ الاستقلال، وخاصة بعد انقلاب يناير 1992، قاد البلاد إلى كارثة تتجلى أخطر مظاهرها في تفاقم الطابع العسكري لنظام الحكم، وفي انكماش مجال الحريات والإقصاء السياسي، واستغلال القانون، واستفحال الأزمة الاقتصادية والاجتماعية، بالإضافة إلى أزمة الهوية التي نجمت عن التوظيف السياسي للثوابت الوطنية. إن هذا التقييم للحالة التي آلت إليها جزائر اليوم تؤكد، على نطاق واسع، الكثير من المؤشرات و الدراسات التي أجرتها المنظمات والمؤسسات الجزائرية والدولية.

1.4. تفاقم طابع النظام العسكري

ليست الدولة في الجزائر مؤسسة سياسية تجسد تطلعات الهيئة الانتخابية، إنما هي، في واقع الأمر، جهاز خاص يتحكم فيه قادة جهاز الاستخبارات الذين يندبون له نخبا مدنية تقبل بمبدأ تبعية المدني للعسكري.

المخابرات؛ عشرات الآلاف من المعتدبين والمعتقلين؛ أكثر من مليون نازح ومشرّد؛ أكثر من 20 مليار دولار من الخسائر المادية؛ مئات آلاف الهكتارات من الغابات التي قُصفت بالقنابل.

لقد دفع الشعب ثمن بطش نظام دكتاتوري لم يتردد لحظة في استعمال الوسائل الإجرامية، في الوقت الذي أظهرت المعارضة بكل أطيافها عدم قدرتها على إحداث التغيير المنشود. كما أدى انحراف العديد من الجماعات المسلحة أو اختراقها من طرف جهاز المخابرات، وتسليح قوات مدنية عرفت باسم «الدفاع الذاتي» من طرف السلطة، إلى إثارة الرعب في أوساط المواطنين وتغييب دولة القانون. إن العديد من الأصوات الحكيمة نادى منذ 1992 بضرورة الحل السياسي الشامل للنزاع في الجزائر والذي يعتمد على مبدأ الحوار وعدم الإقصاء، كما نصت عليه مثلا أرضية العقد الوطني التي وقّعها معظم القوى السياسية الفاعلة في روما مطلع سنة 1995. غير أن النظام تمادى في سياساته القمعية والإقصائية متجاهلا كل مبادرة جادة للخروج من الأزمة التي تسبب فيها. وفي مقابل ذلك لجأ إلى وصفات مزيفة، مثل «الوثام المدني» في 1999 وامتداده «ميثاق السلم والمصالحة» في 2005. ولا يمكن بأي حال عدّ هذه الوصفات حلاً للأزمة الجزائرية وذلك لأنها:

- تمجّد مرتكبي الجرائم - غير القابلة للتقادم - ضد الإنسانية وتكرّس سياسة اللاعقاب عبر العفو المطلق وغير المشروط؛
- تحصر طبيعة النزاع في الجزائر في «الإرهاب» و «المأساة الوطنية» وتغض النظر عن هوية المسؤولين عن جرائم الدولة؛
- تجرّم من تصدى لانقلاب 11 يناير 1992 وللقمع الهنجي الذي تلاه؛
- تريد تكميم أفواه ضحايا الاختفاء القسري والتعذيب والإعدامات خارج إطار القانون والمجازر والاعتقال في محتشدات الصحراء؛

و بالنسبة لقادة الجيش، فإن المؤسسة العسكرية هي صاحبة السيادة الحقيقية وليس الشعب. وبالإضافة إلى إرثهم العسكري الاستعماري الذي يوجههم تلقائياً إلى السيطرة على الشعب، فإن هؤلاء القادة يعدّون أنّ الجيش يشكل الهيئة الأكثر سلامة وانسجاماً من بين هيئات الأمة، الأمر الذي يخوله، في نظرهم، التدخل في شؤون الحكومة والاقتصاد والعلاقات الدولية والأحزاب السياسية والمجتمع المدني ووسائل الإعلام والأسرة والمدرسة والمسجد وما إلى ذلك، كل ذلك من أجل ضمان ما يسمونه بـ «الأمن الوطني».

وإلى يومنا هذا، لا يزال الجيش يتحكم في النظام السياسي في الجزائر: فهو يحتكر موارد الدولة، ويتميز بشدة الاعتداد بنفسه وحماية مصالح أفرادها ضمن هرم القيادة، كما أنه أقوى نفوذاً وأفضل تنظيماً من الحكومة المدنية نفسها. وقد ساهم التزايد المستمر في الميزانية العسكرية وتضخم عدد قوات العسكريين ورجال الشرطة والاستيراد الهائل للأسلحة وللوسائل التكنولوجية المستخدمة للتحكم في الحياة السياسية، على وجه الخصوص، في تفاقم القدرة القمعية للعسكريين على نحو خطير، وزاد من قدرتهم على التحكم في المواطنين، كما أنه كثف من سلطتهم واستقلاليتهم داخل الدولة وعزز ميولهم للجوء إلى الأساليب القمعية للتعاطي مع المشكلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

وعكس الأفكار المروّجة، فإنّ حكم بوتفليقة لم يسهم بأيّ حال من الأحوال في الحد من سلطة العسكريين وسيطرتهم، فالنظام القائم على العسكرية ورعب الدولة مازال على حاله، من دون أن يتعرض لأدنى نقص، بل قد زاد تمرساً وتسلطاً كما لم يسبق له من قبل.

وتشير معطيات معهد ستوكهولم الدولي للأبحاث الخاصة بالسلم، إلى أنّ الإنفاق في مجال التسلح قد شهد ارتفاعاً مفاجئاً خلال العشرية الحمراء واستمر في الارتفاع منذ عام 1999، في عهد رئاسة بوتفليقة، وهو توجه واضح نحو الزيادة، وذلك في تباين لافت مع المعدل المسجل في المنطقة.

وقد أعلنت وزارة الداخلية في جويلية 2005، عن توظيف 40000 شرطي جديد، مما يرفع من درجة عسكرية الجزائر إلى مستوى لا يقلّ عن 30 فرداً من قوى الأمن (يشمل ذلك جميع الأجهزة) لكل ألف مواطن، أي ما يعادل سبعة أضعاف المعدل الأوروبي (4.5 فرد من قوى الأمن لكل ألف مواطن). وتجدر الإشارة في هذا الصدد، على سبيل المقارنة، أنّ المعدل العالمي يبلغ نسبة 6.94 لكل ألف ساكن. كما أنه في أوج حرب البوسنة لم تصل هذه النسبة إلا إلى 18 من أفراد قوى الأمن لكل ألف ساكن. كما أنّ هذا المؤشر الدال على درجة العسكرية بلغ 20 لكل ألف ساكن في العراق تحت الاحتلال الأمريكي. وقد أكد النظام الجزائري هذا المنحى عام 2006، إذ ينوي مضاعفة أعداد قوى الشرطة.

وفي عهد بوتفليقة، شهد تفاقم السلطة القمعية للعسكريين وقوة تحكمهم وسيطرتهم على المواطنين امتداداً ليشمل المجال التشريعي: ففي سنة 2006، أضيف قانون الإجراءات الجنائية الشرعية «على عملية اختراق جميع المنظمات وعلى استخدام عناصر المخابرات لهويات مزورة».

وكثيراً ما تمّ تفسير ما جرى عام 2004، أي تحييد بعض الانقلابيين الثرثارين والممقوتين على المستوى الوطني، على أنه يشكل دليلاً على انسحاب العسكر من الحياة السياسية. غير أنه من الواضح أنّ أبرز العناصر الذين شاركوا في انقلاب يناير 1992 وأمروا بحملة الاعتقالات والتعذيب والاختطاف والمجازر التي أودت بحياة عشرات الآلاف من المواطنين، لا يزالون في قمة هرم القيادة العسكرية، بل وتمت ترقية رأس حربة مجموعة الانقلابيين ومسؤول مديرية الاستعلامات والأمن، محمد مدين المدعو توفيق، إلى رتبة فريق وهي أعلى رتبة في الجيش الجزائري، وكان ذلك في جويلية 2006.

ومنذ سبتمبر 2001، وتحت ذريعة مكافحة الإرهاب، تزايدت تبعية القيادة العسكرية للقوى الأجنبية التي تشكل مصدر الأسلحة والخدمات العسكرية

بلادهم، مثل حاسي مسعود، التي تحوّلت إلى مناطق معزولة تحت حراسة عناصر من الجيش توظفهم شركات البترول متعددة الجنسيات.

وهذه الحالة تؤكدها مؤشرات قياس مستوى الحقوق السياسية والحريات المدنية في الجزائر التي تنشرها العديد من المنظمات الدولية. وتبرهن هذه المؤشرات على أنّ الجزائر ليست بلدا حرا، وتشير إلى أنّ عهدة بوتفليقة حتى غاية 2007 لم تقدّم أيّ تحسّن في هذه المجالات. وعلى سبيل المقارنة، تجدر الإشارة إلى أنه، خلال نفس المرحلة، تم ترتيب دول مثل البنين ومالي وبوتسوانا وناميبيا في إفريقيا، أو التشيلي والأرجنتين في أمريكا الجنوبية، ضمن الدول الحرة، بل وحتى بلدان مثل المغرب والسنغال وغانا والبركينا فاسو وأوغندا وتنزانيا في إفريقيا، وكولومبيا في أمريكا الجنوبية، وبنغلادش في آسيا، تم إدراجهم ضمن الدول الحرة نسبيا خلال نفس المرحلة.

وشهدت حرية الصحافة، التي تخضع أصلا منذ 1992 لتقييد عن طريق مجموعة من أدوات التحكم الأمنية والقانونية والمالية والهيكلية، انكماشاً متصاعدا عقب إعادة انتخاب بوتفليقة. وتم منذئذ تعليق الكثير من عناوين الصحف وإدانة العديد من الصحفيين والحكم عليهم، سواء بدفع غرامات أو بالسجن، نتيجة توجيههم انتقادات سياسية بحق رجال النظام أو الكشف عن قضايا فساد أو انتهاكات لحقوق الإنسان. وهذه الوضعية التوصيفية تتجلى بوضوح في المؤشرات الخاصة بحرية الصحافة التي تبين أنّ بلدانا مثل مالي وبوتسوانا وأوغندا تتمتع بقدر أكبر من حرية الصحافة مقارنة بالجزائر.

3.4. الإقصاء السياسي

لا يزال الشعب الجزائري مقصى من عملية اتخاذ القرار في مجال تسيير شؤون

(التكوين، التدريب والدعم)، مع العلم أنّ المصالح الجيوسياسية والتجارية لهذه القوى تتناقض مع نشأة ديمقراطية حقيقية في الجزائر. وسوف يذكر التاريخ أنه في هذه المرحلة، أقامت الوكالة الأمريكية للاستعلامات (سلطة الأمن القومي)، مركزا للتنصت بجنوب البلاد، وأنّ وكالة الاستخبارات الأمريكية «السي أي ايه» والمديرية العامة الفرنسية للأمن الخارجي، دشنتا معا «قاعدة للتحالف»، وهي عبارة عن فرع للمركز الفرنسي الأمريكي لمكافحة الإرهاب، الذي أنشئ في عام 2002 بالجزائر العاصمة، وأنّ الجيش الجزائري شارك في مناورات عسكرية مع الجيش الإسرائيلي، بكافدوس (اليونان) في الفاتح من نوفمبر 2005.

ولا تزال مديرية الاستعلامات والأمن تتحكم في الحياة السياسية المدنية للبلاد (الحكومة، الولايات، الإدارة المحلية، المجلس الوطني بغرفتيه، الأحزاب السياسية سواء في الحكم أو في «المعارضة»، النقابات، المجتمع المدني، وسائل الإعلام، المساجد، الخ)، كما تحوّلت إلى أداة لفقدان السيادة الوطنية.

2.4. انكماش الحريات

مازالت الجزائر تعيش حالة الطوارئ التي تم فرضها عقب الانقلاب العسكري عام 1992، والتي تضيق حريات التنظيم والتجمع والتعبير والتنقل. ولا تزال الحقوق الأساسية، مثل حق الترشح للانتخابات أو تشكيل أحزاب سياسية أو نقابات أو منظمات غير حكومية، تتعرض للانتهاكات. ففي عهد بوتفليقة، صدر قرار منع المظاهرات في العاصمة، كما شهدت العشرات من التظاهرات في أرجاء البلاد عمليات قمع شديدة على أيدي قوى الأمن، ويتواصل مسلسل التضييق والتحرش بالشخصيات والتشكيلات السياسية والمنظمات غير الحكومية التي تنتقد النظام القائم. ولا تزال حرية تنقل المواطنين الجزائريين تتعرض للانتهاكات متكررة كل سنة، ويُمنع المواطنون من التوجه إلى بعض المناطق المعينة من

البلاد. فمنذ الاستقلال، حينما لا يكون هذا الإقصاء مباشرا عن طريق عمليات الانقلاب العسكري، يتم بأسلوب غير مباشر من خلال ممثلين ومؤسسات وسيطة غير شرعية.

إنّ التزوير الانتخابي مستمر في نخر الحياة السياسية الوطنية، فالانتخابات التشريعية والمحلية لم تكن لا نزيهة (الإدارة متحيزة والقوانين الانتخابية غير عادلة والتقسيم الانتخابي مجحف، وعملية فرز الأصوات غير شفافة، ومعاملة الأحزاب تتم بطريقة متحيزة مع التضييق على أحزاب ومرشحين ومقترعين معيّنين دون غيرهم) ولا حرة (حرية التعبير والتنظيم مقيدة، والتضييق على عملية الترشح للانتخابات وعلى الوصول إلى مكاتب الاقتراع أو الاحتجاج على التجاوزات الحاصلة).

وقد أدرك الشعب الجزائري في غالبته أنّ الانتخابات والاستفتاءات لا تشكل في واقع الأمر حدثا يسمح له بممارسة إرادته والتعبير عن خياره، تماما كما كان الوضع إبان عهد الاستعمار.

ولم تسهم تلك العمليات الاقتراعية سوى في إضفاء الشرعية على إرادات السلطة الفعلية واستدامة نظامها تحت مسحة ديمقراطية، وهو ما جعل الشعب يواجهها بالامتناع والاستخفاف، كما يدل على ذلك استمرار تدني نسبة المشاركة الانتخابية منذ انقلاب 1992. وتؤكد ذلك خلال الاستفتاء حول «مشروع المصالحة الوطنية».

كما يتعرض المجتمع الجزائري إلى الإقصاء من المشاركة في تسيير البلاد، وذلك حتى في إطار المنظمات شبه السياسية، كالنقابات ومنظمات المجتمع المدني التي تتعرض لاختراق منظم، أو تنشأ بتعيين من مديرية الاستعلامات والأمن أو تخضع لسيطرتها التامة. وجزء كبير من المنظمات المنضوية تحت مظلة المجتمع المدني تعتمد في تمويلها بشكل كلي على السلطة، وليس لها هدف سوى التوظيف

الإيديولوجي أو السياسي لصالح السلطة (تقديم الدعم للسلطة أثناء الانتخابات، العمل على إحداث انشقاقات وسط الحركة الاجتماعية والنقابية والثقافية ذات التطلع إلى الاستقلالية أو العمل على إضعافها، وتضليل البعثات الأجنبية، الخ.) أو الانتفاع من الربح. إنّ من أهداف النسيج الجمعي ملء الفضاء القائم بين السلطة والأحزاب والمجتمع، والمساهمة في إيجاد توافق في الآراء يدمج بين المصالح المختلفة لشتى أطراف المجتمع والتقريب فيما بينها. غير أنّ هذا النسيج في الجزائر وقع الاستحواذ عليه وتحويله إلى ذراع اجتماعية تابعة لمديرية الاستعلامات والأمن.

4.4. استغلال القانون

إنّ جميع مكونات القانون في الجزائر، ابتداء من القانون الأساسي المتمثل في الدستور وإلى مصالح الأمن المكلفة بالسهر على احترام القوانين، مروراً بالجهاز التشريعي المتمثل في البرلمان، إلى جانب العدالة، كانت دائماً عبارة عن أدوات بين أيدي السلطة الحاكمة تشكلها كيف شاءت وتستخدمها حسب رغباتها ومصالحها.

إنّ جميع مكونات القانون في الجزائر، ابتداء من القانون الأساسي المتمثل في الدستور وإلى مصالح الأمن المكلفة بالسهر على احترام القوانين، مروراً بالجهاز التشريعي المتمثل في البرلمان، إلى جانب العدالة، كانت دائماً عبارة عن أدوات بين أيدي السلطة الحاكمة تشكلها كيف شاءت وتستخدمها حسب رغباتها ومصالحها.

وتشهد الجزائر خامس دستور لها منذ تاريخ استقلالها. الدستور الأول، المعتمد عن طريق استفتاء سنة 1963 عرف تعديلا سنة 1976 في ظل حكم العقيد

ومنذ الاستقلال، تم تشكيل العدالة في صورة «جهاز» يقع نظريا تحت وصاية الحزب الواحد، ويوظف في الواقع لصالح النظام العسكري وتوابعه.

ويعود السبب الرئيس في عدم مصداقية العدالة الجزائرية إلى غياب الأولوية التي ينبغي أن يحظى بها القانون الذي لم يكن في أي يوم من الأيام تعبيرا حقيقيا عن إرادة ممثلين منتخبين بحرية من قِبل المواطنين الجزائريين، بل كان دائما التعبير الوفي عن إرادة السلطة.

إنّ الخنوع والرشوة كانتا على الدوام وظلتا الميزتين الرئيسيتين للعدالة الجزائرية ولمصالح الأمن المكلفة بحماية القانون؛ وهذان الجهازان شكلا بالأساس ليكونا أدوات للقمع والتحكم في المجتمع.

وبقيت محاولات النظام القليلة الرامية إلى إصلاح «جهاز العدالة» جعجة بدون طحين وتسفر ميدانيا عن تصفية حسابات بين مختلف الأجنحة في السلطة المتنافسة على إحكام سيطرتها.

5.4. الأزمة الاقتصادية

انطلاقا من وضعية شديدة الهشاشة في بداية التسعينات، تعود بشكل أساسي إلى مستوى مفرج للديون الخارجية وأسعار منخفضة للمحروقات، استطاعت الجزائر تحقيق توازن في نطاق الاقتصاد الكلي بفضل الارتفاع المذهل في أسعار النفط، بالإضافة إلى معالجة صاعقة من إملاء صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، وما ترتب عن ذلك من عواقب وخيمة على الصعيد الاجتماعي. غير أنّ عودة مؤشرات الاقتصاد الكلي إلى المستوى الآمن كان من المفترض أن تشكل قاعدة لتنمية اقتصادية مستقرة ومتواصلة لو صاحبته تعديلات هيكلية ملائمة. لكن النظام الحالي لم يكن في مستوى هذه المهمة. وبالفعل، حتى وإن شهد

هواري بومدين، وذلك لإضفاء إطار قانوني على «دكتاتورية اشتراكية»، وتعديلا في 1986 لامتصاص الغضب المتزايد آنذاك. ويُعيد انتفاضة أكتوبر 1988 اضطر العقيد شاذلي بن جديد إلى إجراء مراجعتين للدستور، الأولى في نوفمبر 1988، القصد منها الحد نظريا من الدور السياسي للجيش، والثانية في فبراير 1989 لتكريس التعددية الحزبية. وسمحت مراجعة 1989 بتقدم حقيقي في مجال حقوق المواطن لكنها للأسف الشديد لم تدم طويلا، إذ تم تجميدها عقب انقلاب يناير 1992، قبل أن يتم تعديلها سنة 1996 في ظل حكم الجزائر زروال، وذلك بغية ترسيخ نظام مفروض من قِبل الانقلابيين. وبعد عشر سنوات من ذلك، جاء دور بوتفليقة ليطلق في جو من البهرجة حملته لمراجعته الخاصة.

جميع برلمانات الجزائر التي تعاقبت منذ الاستقلال، وباستثناء البرلمان المتخض عن انتخابات ديسمبر 1991، والذي حيل دون اضطلاعها بمهامه بفعل انقلاب يناير 1992، لم تكن أكثر من غرفة للتسجيل، ينصبّ شغلها نحو تحقيق الامتيازات المادية لأعضائها أكثر من انشغالها بوظيفة سن القوانين ومراقبة نشاطات الجهاز التنفيذي لخدمة مصالح المواطن.

وقد ورثت الجزائر نظاما قانونيا يعود في معظمه إلى الحقبة الاستعمارية. وعقب استقلال البلاد تم اعتماد النظام القانوني الفرنسي، بموجب قانون 31 ديسمبر 1962، «فيما عدا الإجراءات المخالفة للسيادة الوطنية».

أما في واقع الأمر، وذلك إلى غاية سنة 1975، ظلت القوانين الفرنسية سارية المفعول، ولم يُحدِث سن نصوص جزائرية جديدة تغيرا أساسيا في النظام القانوني. وبينما شهد النظام الفرنسي نفسه تطورا، تماشيا مع تغيرات المجتمع، بقي النظام القانوني الجزائري متصلبا وأصبح باليا إلى حد أنّ الإجراءات القانونية التي سنّها المشرع الفرنسي للاستجابة لضرورات مكافحة العصيان خلال الثورة الجزائرية، قام النظام المنبثق عن الانقلاب العسكري في يناير 1992 بتبنيها حرفيا قصد «مكافحة الإرهاب الإسلامي».

الناتج المحلي الخام ارتفاعا بمعدل قدره 2.7% سنويا في الفترة بين 1999 و 2005، مع معدل نمو مماثل خارج قطاع المحروقات، إلا أنه يبقى دون مستوى قدرات اقتصاد يمتلك الشروط المادية والاجتماعية للنشوء، يفترض فيه تحقيق نمو يفوق الـ 10%.

وقد أحدث ارتفاع أسعار البترول انقلابا شاملا في حالة العجز الذي يعاني منه التمويل العمومي وميزانية التسديد وحوّلها إلى فائض ملحوظ عام 2005. وانخفض معدل التضخم من نسبة تفوق 20% سنة 1994 إلى 3.1% عام 2005، وذلك نتيجة انخفاض ملموس في أسعار المواد الغذائية المحلية، والتي تمثل 50% من الإنفاق على استهلاك الأسر. ويشكل انخفاض أسعار المواد الغذائية نتيجة مباشرة لعرض أكبر للمنتجات خارج قطاع الحبوب، إلى جانب انخفاض الضرائب على صغار المتاجرين بالمنتجات الزراعية الغذائية، الذين يشكلون الجزء الأكبر من السوق الزراعية الغذائية، وإلى تعريفات استيراد أضعف.

ورغم تلك الأوضاع المساعدة، لا تزال الجزائر معرضة لصدمات بتروولية، ويستمر قطاع البترول في السيطرة، وبتبات، على الاقتصاد في الجزائر بحيث يساهم على نحو مباشر في ما يقرب من 30% من الناتج المحلي الخام، ويقدم ما بين 65% و 70% من العائدات المالية الإجمالية ويشكل ما يقرب من 98% من مداخيل الصادرات. كما أنّ عوامل الهشاشة الخارجية هي أيضا كبيرة، إذ أنّ الصادرات الجزائرية هي من بين الصادرات الأقل تنوعا ضمن فئة الدول ذات الدخل المتوسط. و70% من الصادرات من غير المحروقات مخصصة لخمس دول فقط، توجد في غالب الأحيان في جنوب أوروبا. كما أنّ معظم السلع المصدرة تنتجها مؤسسات عمومية تتمتع بحماية ودعم كبيرين من قِبل الدولة. وقد فاقم غياب التنوع في الاقتصاد من اضطراب مستوى العائدات. وبينما يستمر الاعتماد على المنتجات الزراعية الغذائية المستوردة في التناقص - فالجزائر تُعد أول مستورد للقمح في العالم، وإنتاجها لا يغطي نصف حاجياتها -، تظل باقي مجالات

الاقتصاد تعتمد بقدر كبير على المنتجات المستوردة وبخاصة مواد التجهيز.

ووضِع إطار جديد للخصخصة، يتنافى مع مصالح الأمة والقطاع العمومي، إلا أنه لم يعرف نجاحا ملموسا، وذلك يعود بشكل رئيس لتقاعس رأس المال الأجنبي والوطني وعدم تحمسه للاستثمار.

ويكون النظام القائم بذلك قد أظهر عجزه عن التقليل من تبعية الاقتصاد المفرطة إزاء صادرات المحروقات وإرساء مناخ يشجع على الاستثمار.

6.4. التصدع الاجتماعي

على الصعيد الاجتماعي، يستمر الوضع متوترا إلى حد بعيد، كما يتجلى ذلك في حالة من عدم الارتياح الاجتماعي على نطاق واسع غالبا ما تتجسد في صورة مظاهرات احتجاجية متكررة تشمل كافة مناطق البلاد. فالمواطن يشعر بالإقصاء من حقه في الاستفادة من العائدات المالية الوفيرة التي تجنيها الدولة، كما أنه يعاني في حياته اليومية من ويلات الحرمان والبؤس والظلم والمحسوبية والرشوة، مما يديم الخصومة بين المواطنين والسلطة وينذر بانفجار شامل.

وبينما يتعذر على المواطنين الحصول على الخدمات الأساسية، مثل الإعلام ووسائل النقل والسكن والمياه الصالحة للشرب، يشهد مستوى الطلب على هذه الخدمات ارتفاعا مطردا ويستمر مستوى نوعية التعليم والخدمات الصحية في التدهور بشكل مروع. كما أنّ البطالة تنتشر على نطاق واسع وتمس بشكل رئيس الشباب (80% من العاطلين عن العمل هم من الشباب دون الثلاثين من العمر، 76% منهم تقدموا بطلب توظيف للمرة الأولى)، إلى جانب سكان المدن الأقل تعليما.

وكما كان متوقعا، فإن برامج التعديل الهيكلي القاسية التي شهدتها التسعينات، إلى جانب الإصلاحات غير المكتملة ونقص ديناميكية قطاع الإنتاج العمومي أو الخاص، لم يستطع تحقيق معدلات النمو التي كان بمقدورها أن ترفع من مستوى رفاهية السكان.

وقد بدت بكل وضوح مكامن الضعف التي أملت بالنظام التربوي أمام الإكراهات المالية. ويشهد القطاع إخفاقا فظيحا في توزيع الموارد، إذ يتم تخصيص الجزء الأوفر من الميزانية لدفع الرواتب، التي تبقى متدنية مقارنة بدول المغرب العربي، فيما يُوجه ما تبقى إلى الاستثمار ودعم البنية التحتية. وبالتالي نتج عن هذه الوضعية تدهور في نوعية التعليم. كما أنّ فعالية النظام التربوي ذاته تضررت جراء ذلك. وشكل غياب سياسة متماسكة في مجال التعليم وتهميش الكفاءات التي غالبا ما اضطرت إلى الهجرة، العوامل الأساسية المؤدية إلى التدهور الخطير في نوعية التعليم على كافة المستويات. فكل مقاييس تقييم الجامعات تشير إلى أنّ الجامعات الجزائرية أصبحت لا ترقى إلى مستوى معظم الدول الإفريقية، ناهيك عن الدول المتطورة. وباتت برامج التعليم عديمة الجدوى وغير متناسبة مع متطلبات الاقتصاد، مما سينعكس حتما بشكل سلبي على قدرة الاقتصاد الجزائري التنافسية ويجعل من انضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية أو شراكتها مع الاتحاد الأوروبي مجازفة خطيرة، علما أنّ هذين الطرفين يتحركان وفق حسابات سياسية أكثر مما يتحركان وفق حسابات اقتصادية.

فوفقا لتحقيق نُشر في بداية جوان 2006 عن المركز الوطني للدراسات والتحليل من أجل التخطيط، اتضح أنّ التسرب المدرسي يمس قرابة 32% من السكان الذين تتراوح أعمارهم بين 6 سنوات و 24 عاما، مما يدفع سنويا بين 400 و 500 ألف شاب جزائري إلى الشارع، مما جعل الشباب يدير ظهوره للمدرسة إذ لم تعد في نظره سبيلا للنجاح الاجتماعي. وهذا ما دفع جزءا كبيرا منهم للانحراف نحو التشرد والجريمة. أما امتهان الدعارة وتعاطي المخدرات الخطيرة والاتجار بها،

واللجوء إلى الانتحار وعشرات الآلاف من الأطفال السائين، فهي مظاهر تشهد كلها على ما وصلت إليه البلاد من تمزق وأمراض اجتماعية خطيرة.

لقد بات جليا أنّ النظام الحالي، من حيث طبعه وأسلوب عمله، فشل في توفير مناخ سياسي واجتماعي واقتصادي يضمن النمو والتشغيل والتضامن الاجتماعي وخفض مستوى الفقر، كما أخفق في الرفع من فعالية الخدمات العمومية (العدالة، التربية، الصحة، الحماية الاجتماعية، توفير المياه الصالحة للشرب، السكن، مكافحة الرشوة، الخ).

7.4. أزمة الهوية

تعيش الجزائر أزمة هوية عميقة، إذ تجد نفسها متجاذبة بين اتجاهين فهناك، من جهة، أغلبية بلا سلطة تعتقد أنّ المبادئ الأساسية للإسلام أزيحت من مراكز الحياة الوطنية وترى أنّ إجلاء الاستعمار عن أرض الجزائر كان يفترض أن يتبعه استعادة لقيمه الحضارية، مع إتمام إجلاء الاستعمار السياسي والثقافي واللغوي والأيدولوجي، ومن جهة أخرى، هناك أقلية إيديولوجية متحكمة تعتقد أنّ الإسلام يشكل رجعية بدائية تقف كعائق اجتماعي ينبغي تجاوزه.

وتضاعف هذا التجاذب ليضاف إليه شرخ لغوي تتقاذفه نظريتان متناقضتان عن مكانة اللغة العربية والأمازيغية والفرنسية، مما أدى إلى تهيمش الأمازيغية وعرقلة اللغة العربية.

كما أن أزمة الهوية التي تشهدها الجزائر تفاقمت أيضا بفعل التناقضات بين فريق يريد ربط الجزائر بمحيطها العربي الإسلامي وبين دعاة جزائر متغربة، إلى جانب النزاع بين التيار التقليدي والحداثي والاستقطابات الجهوية.

8.4. ضرورة البديل السياسي

ليس من مبرر لإنشاء حركة أو حزب سياسي إلا في حالة تمكنه من إحداث قطعة مع الخلفية الأيديولوجية وأشكال التنظيم والعلاقة بالدولة وبالمجتمع ومع دور وأداء التشكيلات السياسية القائمة في الجزائر.

ولا بد في هذا الصدد الاعتراف بأن مسؤولية المآزق الذي تتخبط فيه الجزائر لا يعود فقط إلى تحكم العسكريين وسيطرتهم على النظام السياسي منذ الاستقلال، إذ تتحمل النخب السياسية المدنية هي أيضا جزءا من تلك المسؤولية.

ومن الملفت للنظر، على الصعيد الأيديولوجي، أن الأحزاب السياسية، في غلوها التحزبي، تستمر في احتكار المرجعية الإسلامية أو القومية أو الديمقراطية واستغلالها كأدوات للإقصاء أو لشيطنة الطرف الآخر، بدلا من جعل هذه المرجعيات عناصر للتآلف واستيعابها في برامج وأنشطة، واتخاذها وسيلة لتوعية الشعب من أجل بناء هوية سياسية جزائرية.

ويسود في البلاد جوٌّ من الضبابية الأيديولوجية، بحيث نلحظ لدى الأحزاب السياسية انعدام رؤية منسجمة فيما يتعلق بقضايا الحريات والعدالة والعلاقة بين المدني والعسكري، وكذا بشأن التنمية والملكية والريع والإنتاج وتوزيع الثروات والعمولة والعلاقات الدولية. وينطبق هذا النقد على الأحزاب سواء في السلطة أو في المعارضة.

ولا مناص من الإقرار بأن إحدى أكبر نقائص الأحزاب السياسية في الجزائر تتمثل في ضعفها التنظيمي.

وتشير جغرافية الانقلابات العسكرية في العالم إلى أن التشكيلات السياسية المتناغمة مع الشعب، حسنة التنظيم والمتماكة هي وحدها من يمثل قوة مضادة فعلية في وجه العنف السياسي. كما أن عملية تشريحية للتنظيمات السياسية في الجزائر تبين على نحو كاف أسباب فشلها المستمر في تحقيق ذلك.

فالأحزاب التي تدور في فلك السلطة، والتي نشأت بتعيين من مديرية الاستعلامات والأمن أو بتوجيه منها، هذا إن لم تكن أصلا هي من أوجدتها، تعمل بدون ديمقراطية ولا شفافية ولا رقابة داخلية، وتعتمد في تمويلها على السلطة بشكل تام تقريبا. وبدل أن تقوم بتكوين المناضلين والأطر، ارتضت أن تكون مدارس تعتمد الزبونية والتزوير الانتخابي والرشوة منهاجا لها.

أما تشكيلات المعارضة، فتتعرض لتآكل بفعل التطاحن الداخلي، ويكون ذلك أحيانا نتيجة للاختراق من طرف عناصر مديرية الاستعلامات والأمن. لكن في أغلب الأحيان يعزى الأمر إلى نزاعات على مستوى القيادة و سوء الإدارة الداخلية وضعف الإمكانيات.

كما أن وضعية علاقة التشكيلات السياسية بالمجتمع هي الأخرى تستدعي بدلا.

فمن جهة، يلاحظ أن الأحزاب الموالية للسلطة تفتقد إلى الرصيد الاجتماعي، وينحصر تفاعلها مع المجتمع في المناسبات الانتخابية، بحيث تضطلع عندئذ بدور الوكيل الاجتماعي القائم على الدعاية لحساب السلطة.

ومن جهة ثانية، وحتى إن توفر لدى بعض أحزاب المعارضة قاعدة اجتماعية حقيقية، لا بد من الإقرار بأنه لا يوجد في الجزائر أية قوة معارضة فاعلة على المستوى الوطني والجهوي والمحلي، منتشرة عبر القطاعات الاجتماعية الكبرى، مثل النقابات العمالية وقطاع الفلاحين والمنظمات المهنية والطلبة وأساتذة التعليم وأرباب العمل، وبين المقاولين والتجار والمنظمات الدينية والجمعيات

الخيرية والنسوية والاجتماعية وفي عالم الثقافة والرياضة والشباب.

وإذا كانت الاعتبارات الأيدولوجية والتنظيمية والعلاقة بالمجتمع تكفي في حد ذاتها لتبرير ضرورة الشروع في إنشاء حركة سياسية بديلة قادرة على تصويب هذه الإخفاقات، فإنَّ الفحص النقدي لدور التشكيلات السياسية في الجزائر وأدائها يجعل من إنشاء هذه الحركة ضرورة حتمية.

لم تجعل الأحزاب القريبة من السلطة طرح المشاكل والشكاوى وقضايا الحقوق وتطلعات المجتمع الجزائري في إطار الفضاء السياسي، ضمن المسائل التي تندرج في إطار دورها الرئيس. وكون هذه الأحزاب، سواء أكانت إسلامية أو ديمقراطية أو وطنية أو بربرية، تمثل الذراع السياسي لمديرية الاستعلامات والأمن، علما أنها لم تصل إلى تلك المناصب السياسية إلا بفضل التزوير الانتخابي، فهي تُستخدم لتسهيل عملية الانقلاب، وإضفاء الطابع الشرعي عليها، والتستر على كافة الانتهاكات لحقوق الإنسان والحفاظ على عملية التمويه بمسحة ديمقراطية للنظام، وإضفاء الشرعية على قرارات النظام العسكري الأمنية والسياسية والاقتصادية، ومهاجمة المعارضة الحقيقية.

ومقابل هذه الخدمات، يمنح القادة العسكريون زعماء وأعضاء هذه الأحزاب سبل الوصول إلى مناصب المسؤولية والوظائف السامية في القطاع العام ونصيبا من ريع البلاد، وغيرها من المزايا والحماية، مما يضمن استدامة النظام القائم على المحسوبية والتزوير والفساد.

أما فيما يخص المعارضة السياسية، فقد تمكنت، عندما سُنحت لها الفرصة، وبقدر ما توفر لديها من إمكانيات متواضعة، من أن تجسد على أرض الواقع وجهات النظر المختلفة السائدة في المجتمع. ومن المؤكد أيضا أن تشكيلات المعارضة قد تحمّلت عبء مسؤولية انتقاد النظام وأنشطة الحكومة كلما أُتيح لها ذلك.

إلا أن هذه الانجازات تبقى دون مستوى القدرة النضالية للشعب وتطلعات وطموحات المجتمع الجزائري الذي ما زال يتوق إلى معارضة سياسية مؤهلة للاضطلاع بدور ريادي يقوم على قدرات تنظيمية وعلى حشد الهمم والطاقات وتحفيز ضمير المواطنين من أجل تحريرهم من قبضة النظام القمعي القائم.

ويتجسد هذا الإخفاق في فشل المعارضة في إرساء مبدأ أولوية المدني على العسكري، ضمن الفضاء السياسي. وبعد مضي خمس وأربعين سنة على استقلال البلاد، لم يفلح أيّ حزب من الأحزاب في الارتقاء بالموضوع إلى مستوى النقاش الوطني. فلا جدال أن أغلبية المواطنين أدركوا، شيئا فشيئا، منذ أكتوبر 1988، حقيقة سيطرة العسكريين على النظام السياسي. غير أن الأحزاب السياسية لم تستطع تنظيم نقاشات بشأن مراكز القرار وأجهزة التدخل وآليات تحكم الجيش في المجتمع السياسي والمدني في الجزائر، ولا عن تاريخ هذه السيطرة. وبعد مضي نصف قرن على فشل بعض قادة جبهة التحرير الوطني في تثبيت أولوية المدني على العسكري، عجزت المعارضة السياسية بدورها عن الذهاب أبعد من استنكار سطو العسكريين على الدولة، مستخدمة ذات الصيغ القديمة. كما أنها لم تضطلع، إلى يومنا هذا، بمسؤوليتها في اقتراح برنامج يمكّن السلطات المنتخبة من التحكم، أخيرا، في الجيش، وذلك عن طريق سن مجموعة من القوانين وإنشاء مؤسسات ووضع آليات تحد من نفوذ السلطة العسكرية وتراقبها وتكسبها توازنا، دون المساس بقدرات البلاد الدفاعية.

وقد يعتبر البعض هذه المكاشفة لوضعية الطبقة السياسية على أنها نوع من المرافعة النقدية المتحاملة أو على أنها محاجة من طرف صاحب منفعة. إلا أن ظاهرة انتشار حركات الاحتجاج واستمرارها على كامل التراب الوطني، منذ ما لا يقل عن ست سنوات، يشكّل دليلا قاطعا على أن الفضاء الفاصل بين المجتمع والسلطة فارغ من أيّ بديل سياسي، بالرغم من أنه يعج بالفاعلين السياسيين. فعندما تقوم الطبقة السياسية بواجبها التمثيلي والقائم على الوساطة السياسية،

يشعر المجتمع عندئذ بأنه محل اهتمام وإصغاء، ومن ثم لا يلجأ إلى العنف للتعبير عن شكواه.

وإن ظروف المعيشة السيئة والشعور بالظلم والإقصاء والإحباط التي تترجمها انفجارات الغضب تُحمّل كافة الطبقة السياسية المسؤولية، والمعارضة على الخصوص، عن مسارها وأدائها.

ويبقى النظام العسكري يصم أذنيه في وجه الرسالة التي تحملها هذه الحركة الاحتجاجية، وهو المتعوّد على قمعها وتوظيفها من أجل تسوية تناقضاته الداخلية. هذه المظاهرات الاحتجاجية تعني الرفض التام والنهائي للنظام القائم، وتنتقد الأسلوب الحالي في ممارسة المعارضة، وتدعو إلى بديل سياسي.

إنّ الوضعية الحالية للجزائر تبعث على القلق الشديد، ويخشى على مستقبل البلاد ما لم يتم اتخاذ تدابير تتسم بالفعالية والمواطنة والمسؤولية في أقرب الآجال.

لقد أصبح من الضروري أن يُعرض على الشعب الجزائري البديل من أجل تغيير جذري ومسؤول يرقى إلى مستوى قناعاته وتطلعاته المشروعة. ويتطلب ذلك من أصحاب المبادرة في التغيير، التبصر والصدق والتفاني والوفاء لقيم الأمة الأساسية.

وفي هذا المقام يأتي ميلاد حركة رشاد.

5. حركة رشاد وأهدافها

تتطلع حركة رشاد إلى إحداث تغيير جذري في الرؤية إلى السلطة في الجزائر، وسوف تعمل على بناء دولة العدل وإرساء دعائم حكم راشد في البلاد، عبر إدارة سليمة للشؤون العمومية على مختلف مستويات الدولة، وعلى أن يكون هذا التسيير فعالاً ونزيهاً وشفافاً وقابلًا للمساءلة.

وتصبو حركة رشاد، من حيث مقاصدها وأسلوب عملها وأهدافها، إلى إن تكون بمثابة أداة للتجنيد الشعبي لأجل التغيير الذي يمكّن الجزائريين من العيش في بلد حر تحكمه دولة العدل ويضبطه التسيير الراشد.

إنّ حركة رشاد ليست حزبا سياسيا، لأنها تعتقد أنّ الهيكلة الحالية للنظام الجزائري لا تسمح بنشاط سياسي حقيقي حيث تواجه الأفكار بعضها بعضا من أجل منح الجزائريين فرصة ممارسة مسؤولياتهم كمواطنين واختيار من يترجمون على أرض الواقع البرنامج الذي انتخبوا بموجبه، بكل حرية. وترفض أيضا أن تكون حزبا في المناخ السياسي الجزائري السائد اليوم. ومن هذا المنطلق، تعارض بكل وضوح استجداء النظام الحالي من أجل الحصول على اعتراف، هو من جهة غير ضروري، وهو، من جهة أخرى، سوف يعني أن حركة رشاد ليست إلا حزبا آخرًا يضاف إلى قائمة الأحزاب المعتمدة من قبل السلطة القائمة.

وتتطلع حركة رشاد أيضا إلى أن تكون تجمعا سياسيا واجتماعيا وفكريا تهدف إلى إحداث تغيير حقيقي للنظام السياسي، يجب أن يحرر الجزائريين تحريرا تاما ويضمن لهم فضاء ديمقراطيا أرحب، كما سيعطي معنى للتنافس السياسي الشريف ويكون عندئذ في صالح كل الجزائريين.

رشاد، التي تصبو إلى أن تكون حركة شعبية أصيلة، سوف تُسير من قبل قيادة جماعية تعمل على تجسيد معايير التسيير الراشد، بدءا من صفوفها.

رشاد هي حركة في جوهرها معارضة للسلطة الحالية، ومن ثم لن تقبل بأيّ حال من الأحوال تبني موقف من شأنه أن يساعد السلطة على الاستدامة أو التجدد.

حركة رشاد مفتوحة لجميع الراغبين في الانضمام إلى مسار التغيير المنشود.

تعتمد حركة رشاد الطرق اللاعنافية سبيلا لتحقيق أهدافها. وتلتزم بإشراك كل فئات الشعب الجزائري والإصغاء إليها.

إنَّ حركة رشاد المقتنعة بأنَّه لا يمكن لأيِّ قوةٍ سياسيةٍ، مهما كانت، إحداث التغيير المنشود لوحدها، مفتوحة لكل مبادرة تهدف إلى مد الجسور بين الفاعلين السياسيين في الجزائر من أجل بناء علاقات ثقة بينهم وتجميعهم.

وفي محيط يتميَّز بتساعد العولمة، تعتبر حركة رشاد أنَّ دولة العدل والحكم الراشد في الجزائر ستساهم في دعم البناء المغاربي ودفع العلاقات مع شعوب البحر المتوسط وإفريقيا والعاملين العربي والإسلامي، كما ستساهم في تعزيز السلام والاستقرار في العالم.

6. قيم ومبادئ حركة رشاد

بما أنَّ حركة رشاد ليست حزبا سياسيا فإنها لا تنوي عرض برنامج سياسي - فهذه مهمة الأحزاب المختلفة - ولكن تقترح أرضية قيم ومبادئ ترى أنها تشكل أساسا مشتركا بين الجزائريين.

تعمل رشاد على أن تكون السلطة السياسية التي تحكم جزائر الغد:

1. ملتزمة بدولة القانون
2. شرعية،
3. ذات سيادة،
4. مدنية،
5. منصفة،
6. اجتماعية،
7. متبصرة،
8. تقوم على الشراكة،

9. والفعالية،
10. والشفافية،
11. والمساءلة.

وعلى هذه السلطة أن تركز على أرض الواقع القيم والمبادئ الآتية:

1.6. دولة القانون

- ينبغي أن تسهر الدولة على الفصل الفعلي بين السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية؛
- يتوجب على الدولة ضمان عدم انتهاك الشرف والكرامة والأمن وحق الحياة و الملكية المكتسبة بطريقة شرعية، والحقوق و الحياة الخاصة لجميع المواطنين؛
- يتوجب على الدولة أن تنشئ المؤسسات والآليات السياسية والقانونية والتربوية والاجتماعية قصد ضمان الدفاع عن حقوق النفس البشرية لجميع المواطنين والعمل على النهوض بها.

2.6. الشرعية

- النظام الشرعي الوحيد هو النظام المنتخب بحرية ونزاهة من قبل الشعب والذي يضع نفسه في خدمة المصالح العليا للأمة؛
- لا يمكن اعتبار أية عملية انتخابية حرة إلا إذا احترمت حقوق الإنسان وتم ضمان الحريات الأساسية، ومنها: حرية التعبير، حرية التجمع، حرية التقدم للاستحقاقات كمنتخب أو حزب أو مرشح، غياب الإكراه،

- يتوجب على السلطة السياسية الحرص على القضاء على الأشكال الخطيرة من التبعية الاقتصادية للجزائر وضمان الاستقلالية في المجالات الإستراتيجية؛
- يجب تنظيم علاقات الجزائر الخارجية وفقا لمبادئ التعاون والمعاملة بالمثل والحفاظ على المصالح المتبادلة؛
- يجب الوفاء بكافة المعاهدات ذات البعد العالمي، والتي صادقت عليها الجزائر.

4.6. الطابع المدني

- دولة الجزائر ليست «دولة بوليسية» ولا «دولة لاهوتية»، ولا «دولة علمانية»؛
- ينبغي أن يكون الجيش ومصالح الأمن تابعين فعلا للسلطة السياسية وخاضعين لرقابة البرلمان؛
- ينبغي أن يتقيد الجيش بمهامه التي يحددها الدستور والمتمثلة في الحفاظ على سلامة البلاد الترابية والدفاع عنها في وجه التهديدات الخارجية؛
- يتمتع الجيش عن التدخل في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية للبلاد؛
- يقر الجيش بأن الشعب الذي ينبثق عنه هو صاحب السيادة، ويتعين عليه احترام التغييرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية المنبثقة عن ممارسة تلك السيادة.

تيسير سبل الوصول إلى مراكز الاقتراع، حرية التصويت السري، حرية التقدم بالشكوى والاحتجاج على التجاوزات؛

- لا يمكن اعتبار أي عملية انتخابية نزيهة إلا إذا كانت الإدارة المكلفة بتنظيم الانتخابات غير متحيزة، وكان القانون الانتخابي محميا بموجب الدستور، وكان الاقتراع عاما، وسبل الوصول إلى مراكز الاقتراع مضمونة للجميع، وسبيل الوصول إلى الوسائل الضرورية للقيام بالحملة الانتخابية منصفا، وعملية فرز الأصوات شفافة ومفتوحة للجميع، ومعاملة الحكومة والشرطة والجيش وجهاز العدالة للأحزاب والمرشحين والمقترعين، منصفة وغير قسرية؛
- اللجوء إلى العنف أو القوة للاحتفاظ بالحكم أو الوصول إليه أمر مرفوض وليس مسموحا به مطلقا؛
- يتم التناوب السياسي في إطار التعددية الحزبية باحترام ثوابت الأمة المنصوص عليها في الدستور الذي يختاره الشعب بحرية.

3.6. السيادة

- لا بد أن تكون الدولة الجزائرية «دولة ذات سيادة، ديمقراطية واجتماعية في إطار المبادئ الإسلامية»، وفقا لما نص عليه بيان أول نوفمبر 1954؛
- يتوجب على السلطة السياسية الحفاظ على استقلال وأمن الدولة الجزائرية؛
- يتوجب على السلطة السياسية التحرر من تدخل أي قوى ضاغطة، سواء من الداخل أو الخارج أو من أي حكومة أجنبية؛

5.6. المساواة

- ينبغي على الدولة أن تضمن المساواة بين المواطنين أمام القانون دون تمييز بناء على اللون أو العرق أو اللغة أو الجنس أو الوضعية الاجتماعية أو المعتقد السياسي؛
- يتعين على الدولة أن تضمن للجميع الحريات الأساسية، الفردية منها والجماعية، في إطار الدستور؛
- ينبغي على الدولة أن تعترف بجميع العناصر المكوّنة للشخصية الجزائرية، والمتمثلة في الإسلام والعربية والأمازيغية، والعمل على ترفيتها من دون إقصاء أو تهميش.

6.6. الطابع الاجتماعي

- يتوجب على الدولة النهوض بالعدالة الاجتماعية وضمان حياة كريمة ولائقة (الخدمات الصحية، التعليم، الشغل، السكن) لجميع المواطنين؛
- يتوجب على الدولة أن تضمن لجميع المواطنين حق الترقية السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية والفكرية؛
- يتوجب على الدولة مكافحة جميع أشكال العنف؛
- يتوجب على الدولة أن تتخذ لمحاربة الآفات الاجتماعية من أمية وفقر، وانحطاط أخلاقي وانتشار للمخدرات والإجرام، الخ.

7.6. التبصر

- ينبغي أن تسيّر الدولة وفقا لرؤية إستراتيجية وسياسة متبصرة؛
- ينبغي على الدولة أن تقوم بترقية سياسة تنمية مستدامة وأن تسهر على حسن استغلال الموارد الطبيعية وجميع مصادر الطاقة وتسييرها العقلاني،
- وعلى حماية البيئة؛
- ينبغي أن تضمن الدولة التوازن والتكامل فيما يتعلق بالعمليات الإنمائية الجهوية.

8.6. المشاركة

- ينبغي أن تعمل الدولة على تأسيس لا مركزية السلطات وتشجيع المشاركة المباشرة للمواطنين عن طريق تحويل المجالس المحلية (البلدية، الدائرة، الولاية) مزيدا من السلطات، وكذلك من خلال الاستشارات الشعبية؛
- ينبغي على الدولة ألا تعيق حق التجمع، ويجب أن لا يخضع تأسيس الجمعيات والنقابات والأحزاب إلى إذن مسبق من الإدارة، بل يكفي مجرد الإعلان عنها؛
- ينبغي أن تقوم الدولة بترقية المشاركة الفعلية للمجتمع في إنجاز المهام السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

9.6. الفعالية

- ينبغي أن تضمن الدولة الشفافية في النشاطات الاقتصادية والمالية؛
- من واجب الدولة إنشاء مؤسسة لمراقبة حسابات الدولة ذاتها، وكذلك حسابات المؤسسات العمومية؛
- ينبغي أن تسهر الدولة على احترام القيم الأخلاقية وترقيتها ومحاربة جميع أشكال الفساد، ومنها الرشوة.

11.6. المساءلة

- على جميع مستويات الدولة، تكون السلطة المنتخبة ملزمة بالمساءلة أمام الشعب؛
- من صلاحيات الشعب معاقبة الحكام، وإذا اقتضى الأمر إزاحتهم، عن طريق الآليات الشرعية المناسبة؛
- ينبغي على الدولة أن تعزز من الدور الأساسي للمجالس المنتخبة، وذلك أثناء ممارستها للمراقبة المالية للدولة وللمؤسسات العمومية، من خلال لجان خبراء؛
- ينبغي أن تقوم الدولة بترقية ثقافة التدقيق في المحاسبة عن طريق الأدوات المناسبة، مدعومة بحق الإحالة على القضاء؛
- ينبغي أن يكون في مقدور جهاز العدالة استلام الملفات تلقائياً ومقاضاة جميع التجاوزات المسجلة بكل حرية؛
- ينبغي أن تضمن الدولة، استناداً إلى أدلة تمت مناقشتها من كل الأطراف أثناء إجراءات قانونية، حجز الثروات والأموال المكتسبة بطرق غير شرعية وإعادتها إلى أصحابها الشرعيين، وإن تعدد ذلك دفعها للخزينة العامة، واسترجاع الثروات الوطنية المهربة للخارج.

- ينبغي أن تسهر الدولة على عملية الإصلاح المستمر للإدارة والتخفيف من حدة العوائق البيروقراطية؛
- ينبغي أن تسهر الدولة على خفض حجم الإنفاق في تسيير الشؤون العمومية، مع مراعاة الضرورات الاجتماعية؛
- ينبغي أن تسهر الدولة على احترام وترقية مبادئ حرية المقابلة والمنافسة الحرة وعلى مبادئ العقلانية والتوازن والاستقامة في جميع النشاطات الاقتصادية والمالية؛
- ينبغي أن تشجع الدولة على إنشاء نظم للمراقبة والترقية من طرف الأقران مع ربط الاستحقاق بالكفاءة فحسب؛
- ينبغي أن تسهر الدولة على ترقية التعليم وتحفيز روح البحث والابتكار؛
- ينبغي أن تدعو الدولة إلى التعاون الخارجي للتكوين واكتساب المعارف والمهارات؛
- ينبغي أن تضمن الدولة التعايش المنسجم بين القطاعات العمومية والخاصة والمشاركة للاقتصاد.

10.6. الشفافية

- ينبغي أن تشجع الدولة على إنشاء قوى توازن مستقلة وذات مصداقية وتضمن على وجه الخصوص حرية الصحافة؛
- ينبغي أن تضع الدولة تشريعات وآليات وهيئات لمراقبة الرشوة ومكافحتها؛

The background of the image shows a dense crowd of people, many wearing head coverings like keffiyehs and ghutras. Overlaid on the left side is the flag of the State of Palestine, featuring three horizontal stripes of green, white, and black, with a red triangle at the top and a red star and crescent in the center. A semi-transparent white horizontal band runs across the middle of the image, containing the title text.

القانون الأساسي

الباب الأول

التسمية، التعريف، الهدف،
الوسائل، التسيير، المدة

المادة الأولى: التسمية

تنشأ بين الأشخاص الطبيعيين المنضمين لهذا القانون الأساسي جمعية سياسية تسمى «حركة رشاد».

المادة 2: التعريف

تعد حركة رشاد قوة سياسية للحشد والتغيير وتعتبر أيضا أداة للتعبئة الشعبية.

المادة 3: الهدف

تتوخى حركة رشاد تغييرا سياسيا جذريا وديموقراطيا يسمح للجزائريات والجزائريين بالعيش في بلد حر، في دولة قانون وحكم راشد يجعل من التداول على السلطة مبدأ دستوريا غير قابل للتفاوض فيه.

تسعى حركة رشاد لأن تكون السلطة السياسية التي تحكم الجزائر شرعية، مدنية، ذات سيادة، منصفة، اجتماعية، متبصرة، تشاركية، فعالة، شفافة، ومسؤولة أمام الشعب.

يعتمد نشاط حركة رشاد على الميثاق الذي أصدرته في 17 من أبريل 2007.

المادة 4: الوسائل

لتحقيق هدفها تستعمل حركة رشاد الوسائل السلمية للنضال السياسي.

تنوي حركة رشاد أن تشرك جميع مركبات المجتمع الجزائري والإصغاء إليها. حركة رشاد متفتحة على جميع المبادرات الهادفة إلى جسر الهوة بين جميع

الفاعلين السياسيين، وإرساء علاقات ثقة بينهم والإسهام في لم شملهم.

المادة 5: التسيير

يرتكز تسيير حركة رشاد على الممارسة الديموقراطية وإرادة أعضائها المعبر عنها من خلال التصويت.

الهيكل القيادية لحركة رشاد هياكل منتخبة.

تحدد مدة العهديات في حركة رشاد بثلاث سنوات قابلة للتجديد مرتين كأقصى حد.

يشكل أعضاء حركة رشاد القاعدة الانتخابية التي تستشار في التزكية.

المادة 6: المدة

تتشكل حركة رشاد لمدة غير محددة.

الباب الثاني

نوعية الأعضاء والشركاء

المادة 7: الأعضاء

يعتبر عضوا في حركة رشاد كل شخص طبيعي قام بالانخراط الفردي، ويلتزم باحترام ميثاق الحركة وقانونها الأساسي ونظامها الداخلي ويلتزم بدفع اشتراكه السنوي.

المادة 8: القبول

يتم قبول العضو بناء على طلب المعني وعلى تزكية أحد أعضاء المجلس أو ثلاثة أعضاء من الحركة.

لا يمكن النطق بالإقضاء إلا بعد أن يُدعى المعني أمام لجنة التحكيم تطبيقاً للمادة 26 من هذا القانون الأساسي ليقدم توضيحاته.

المادة 12: فقدان صفة العضو

يعتبر شخص معنوي شريكاً، أي شخص ليست له صفة الشخص الطبيعي والذي يقدم طلباً بهذا الصدد. يتعين الموافقة على صفة الشريك من قبل المجلس.

الباب الثالث الأجهزة

المادة 13: الأجهزة

تتمثل أجهزة حركة رشاد في:

- المؤتمر؛
- المجلس؛
- الأمانة.

المادة 14: المؤتمر

يعتبر المؤتمر الهيئة العليا لحركة رشاد. يتكون من أعضاء المجلس والمندوبين المنتخبين من طرف المكاتب الجهوية. يقوم بالمدولة حول النشاط العام للمجلس والتوجهات السياسية والعضوية لحركة رشاد.

ينتخب المؤتمر أعضاء أمانة حركة رشاد.

يجتمع المؤتمر كل ثلاث سنوات ويمكن أن يجتمع في دورة طارئة بطلب من المجلس. في هذه الحالة، يقرر المجلس كيفيات وأجال تنظيم المؤتمر الطارئ.

يمكن للتصويت في المؤتمر أن يتم بالطريقة الالكترونية، في مكاتب اقتراع تنظمها

يوجه طلب العضوية إما للمكتب الجهوي المختص أو مباشرة إلى أمانة الحركة. لا يمكن قبول طلب العضوية الموجه إلى المكتب الجهوي من قبل هذا الأخير إلا إذا كان العضو يقيم في دائرة اختصاص المكتب الجهوي.

المادة 9: الواجبات

يلتزم كل عضو في حركة رشاد بـ:

- احترام هذا القانون الأساسي الخاص بحركة رشاد ونظامها الداخلي؛
- المساهمة في تحقيق هدف حركة رشاد؛
- دفع الاشتراك السنوي.

المادة 10: الحقوق

يشارك عضو حركة رشاد في النقاش المتعلق بالحركة ويستشار في التزكية في ظل الشروط المنصوص عليها في هذا القانون الأساسي. له حق الانتخاب وأهلية الترشح في المجلس والأمانة بعد سنة من العضوية في حركة رشاد.

المادة 11: فقدان صفة العضو

تسقط صفة العضو بالاستقالة أو الإقضاء أو بعدم تجديد الاشتراك خلال سنة.

كل استقالة يتعين أن تُوقَّع وتوجَّه كتابياً إلى المكتب الجهوي أو إلى أمانة حركة رشاد.

يمكن أن يصدر الإقضاء عن إحدى الهيكل التي تسند إليها السلطة التأديبية طبقاً للمادة 24 من هذا القانون الأساسي.

لا يمكن للإقضاء أن يصدر إلا بسبب خطأ جسيم بشكل يجعل من الاستمرار في الاحتفاظ بصفة العضو أمراً يناقض أهداف ومناهج حركة رشاد.

المكاتب الجهوية أو خلال جمعية علنية بقرار من المجلس.

يتم التصويت في المؤتمر عن طريق الاقتراع السري.

من أجل حساب الأغلبية، تعتبر الأصوات المعبر عنها، أصوات المشاركين في المؤتمر عن طريق تقنية المؤتمر بالفيديو أو عن طريق وسائل اتصال تسمح بتحديد هويتهم، لاسيما التصويت الإلكتروني. تنظم اللجنة الانتخابية، بموجب المادة 25 من هذا القانون الأساسي، الاقتراع.

يتم الفرز فور إغلاق الاقتراع. يتم جمع النتائج والإعلان عنها بصورة مركزية من قبل اللجنة.

المادة 15: المجلس

يتشكل المجلس من:

- أعضاء الأمانة العامة؛
- مندوبي المكاتب الجهوية؛
- الأعضاء المؤسسين للحركة؛

يجتمع المجلس مرتين في السنة على الأقل. تحدد الأمانة تاريخ ومكان وجدول أعمال المجلس. كما تحدد التاريخ النهائي لإيداع المقترحات السياسية والشروط التي يتم في ظلها مناقشتها خلال انعقاد اجتماع المجلس.

لا يصح انعقاد المجلس إلا بحضور نصف أعضائه. في حالة لم يتم الوصول إلى النصاب، يستدعى اجتماع آخر، دون شرط النصاب.

تتخذ قرارات المجلس بأغلبية الأصوات المعبر عنها. أما فيما يتعلق بالشأن التأديبي، فتتخذ قرارات المجلس بأغلبية الثلثين.

يتكفل المجلس بتحديد، في نطاق دورات المؤتمر، التوجهات السياسية للحركة.

يتخذ المجلس جميع التدابير الضرورية لتنفيذ هذا القانون الأساسي والسري الحسن للحركة.

يوافق المجلس على ميزانية الحركة ويصدر العقوبات التأديبية.

المادة 16: الأمانة

ترأس الأمانة الهيئات القيادية لحركة رشاد وتضمن تنفيذ قراراتها. تمثل الأمانة الحركة بشكل جماعي وتتخذ قراراتها بالإجماع أو بتصويت الأغلبية البسيطة إذا لزم الأمر.

تتشكل أمانة حركة رشاد من سبعة أعضاء. يمكن إعادة النظر في هذا العدد من قبل المؤتمر.

تنتخب أمانة حركة رشاد بالاقتراع العام، من قبل المؤتمر، بتصويت الأغلبية.

تتكفل اللجنة الانتخابية بالتحقق من صحة الترشيحات والحرص على المساواة بين المترشحين خلال سيرورة عملية التصويت.

في حالة عاين المجلس شغور أكثر من عضوين في أمانة حركة رشاد، يتعين على هذا الأخير أن يستدعي، في غضون ثلاثة أشهر، مؤتمرا طارئا لانتخاب أمانة جديدة. يتم تنظيم هذا الانتخاب تحت إشراف اللجنة الانتخابية.

تتشكل اللجنة الانتخابية المتكفلة بانتخاب الأمانة الجديدة من أعضاء يتم تعيينهم خلال آخر انتخابات. غير أنه، إذا كان عدد الأعضاء أقل من ثلاثة، يتعين على المجلس أن يجتمع فورا من أجل تعيين لجنة انتخابية جديدة.

يضمن المجلس، تحت مراقبة اللجنة الانتخابية، توزيع القوائم والتصريحات بالمعتقدات السياسية للمترشحين لجميع الأعضاء شهرا قبل التاريخ المزمع للمؤتمر.

يتعين أن يوجه طلب الإنشاء إلى الأمانة للموافقة عليه.

ينتخب كل مكتب جهوي لجنة لمدة 3 سنوات، تتشكل على الأقل من رئيس وأمين عام وأمين خزينة.

ينتخب أعضاء لجنة المكتب الجهوي باقتراع سري خلال تصويت عام مباشر عن طريق الانتخاب الفردي في دورة واحدة للأعضاء المعنيين الذين سددوا اشتراكاتهم.

يكلف رئيس لجنة المكتب الجهوي بتنفيذ قرارات الهيئات القيادية لحركة رشاد في إطار اختصاصه الإقليمي. حيث ينظم انتخابات الحركة ويقدم، كل سنة، للأمانة، تقريراً عن النشاطات.

تجتمع لجنة المكتب الجهوي مرة كل ثلاثة أشهر على الأقل.

يجوز للجنة المكتب الجهوي أيضاً، أن تجتمع، بطلب خطي يوجه لرئيس المكتب الجهوي، من طرف ثلثي أعضائها. يجب أن يدرج جدول الأعمال في الطلب ولا يمكن أن يُعدّل من قبل الرئيس.

كل سنة، وبنهاية السنة المالية كأقصى تقدير، يقدم الرئيس لجمعية المكتب الجهوي تقريراً عن النشاطات يبين وضعية العضوية والوضعية المالية والحياة النضالية في المكتب الجهوي.

في حال الخلاف بين أعضاء لجنة المكتب الجهوي بشكل يحول دون السير الحسن للهيئات، يبت المكتب الجهوي، بعد إخطاره من قبل الأطراف، وبعد إشعار أعضاء مجلس حركة رشاد، في النزاع.

إذا استمر الخلاف بعد تدخل المكتب الجهوي، يكون مجلس حركة رشاد مختصاً في تسوية النزاع.

يحدد المجلس الزمن المخصص بطريقة متساوية بين كل من المترشحين. تسهر اللجنة الانتخابية على احترام الزمن المخصص الذي يحدده المجلس. يتم الاعلان عن نتائج التصويت خلال المؤتمر. يتعين إرسال الترشيحات للمجلس 60 يوماً قبل التاريخ المزمع لعقد المؤتمر ويتم توجيهها مع إشعار بالاستلام للجنة الانتخابية. يتعين أن يرفق التصريح بالترشح بالتصريح بالمعتقدات السياسية للمترشح، التي لا يتعين أن تتجاوز 7 صفحات. لا يسمح بوجود أي كان في أكثر من قائمة واحدة. تتحقق اللجنة الانتخابية من صحة الترشيحات مقارنة بالمعايير هذه، وترسل للمجلس قائمة الترشيحات التي تمت الموافقة عليها في أجل أقصاه 60 يوماً قبل التاريخ المزمع لعقد المؤتمر.

الباب الرابع التنظيم الإقليمي

المادة 17: الوحدة الإقليمية

تتمثل الوحدة الإقليمية القاعدية لحركة رشاد في الجهة.

المادة 18: الكيانات الإقليمية

تتمثل الكيانات الإقليمية لحركة رشاد في:

- المكتب؛
- الفرع؛
- حلقة التآلف؛

المادة 19: المكتب الجهوي

يعتبر المكتب الجهوي هيكلًا من هياكل حركة رشاد يغطي جهة إقليمية.

المادة 20: الفرع

يعتبر الفرع هيكلًا من هياكل حركة رشاد تغطي جهة فرعية تابعة لمكتب جهوي.

يمكن إنشاء الفرع على أساس إقليمي (قسمة أو بلدية، إلخ).

يجب أن يرفع طلب الانشاء إلى المكتب الجهوي الأقرب وتوافق عليه الأمانة.

يكون سير الفرع مشابها لسير المكتب الجهوي.

المادة 21: حلقة التآلف

حلقة التآلف هي مجموعة تتكون من الأعضاء الذين تربطهم علاقات قوية، تتشكل للاضطلاع بمهام معينة. لا تمنح العضوية في حلقة تآلف العضوية في مكتب جهوي أو في فرع.

يمكن إنشاء حلقة تآلف على أساس إرادة عدد من الأعضاء. يجب الموافقة على طلب الانشاء من قبل الأمانة. تكون حلقة التآلف فور إنشائها تابعة للأمانة.

لكل حلقة تآلف ممثل يضمن التنسيق مع الأمانة. تسهر حلقة التآلف على إطلاع الأمانة على أي عمل تنوي مباشرته. كما تحاول، قدر المستطاع، تمويل أنشطتها ذاتيا.

المادة 22: تمويل الكيانات الإقليمية

يتشكل تمويل المكاتب الجهوية والفروع وحلقات التآلف من:

- تخصيص وطني سنوي، يحدده المجلس؛
- اشتراكات الأعضاء، موزعة على المستويات الإقليمية في ظل الشروط التي يحددها المجلس؛
- مصادر أخرى ترخص بها التشريعات المعمول بها.

المادة 23: حل الكيانات الإقليمية

يجوز لمجلس حركة رشاد، بعد إشعار الأمانة، أن يقرر حل فرع ما. في حالة طارئة، يمكن للأمانة أن تصدر تعليقا قابلا للطعن فيه أمام لجنة التحكيم.

الباب الخامس التدابير التأديبية

المادة 24: العقوبات ضد العضو

تتمثل العقوبات المطبقة في الإنذار، التعليق، والإقصاء.

يمارس المكتب الجهوي أو المجلس السلطة التأديبية.

تصدر العقوبات على إثر إجراء وجاهي، لاسيما، إطلاع المعني على الملف والاستماع إليه. يتم إبلاغ المعني بالقرار من خلال رسالة موصى عليها مع وصل استلام.

القرارات بالعقوبات قابلة للاستئناف أمام لجنة التحكيم طبقا للمادة 26 من هذا القانون الأساسي. يجب أن يوجه طلب الاستئناف عن طريق رسالة موصى عليها مع وصل استلام لرئيس لجنة التحكيم في غضون الثلاثين يوما التي تلي تاريخ الاخطار بالقرار.

تنظر لجنة التحكيم في طلب الاستئناف، بعد سماع للمعني، بناء على تقرير أحد أعضائها، في غضون خمسة عشر يوما من استلامه. ويمكن للمعني، إن رغب في ذلك، أن تستمع إليه لجنة التحكيم. يعود البت النهائي لهذه الأخيرة.

المادة 25: اللجنة الانتخابية

قبل المؤتمر، ينتخب مجلس الحركة لجنة انتخابية تتشكل من خمسة أعضاء.

لهذه اللجنة صلاحية إعداد وتنظيم عمليات التصويت وضمان قانونيتها. تكون مسؤولة أمام مجلس الحركة.

المادة 26: لجنة التحكيم

تتشكل لجنة التحكيم من خمسة أعضاء ينتخبهم المؤتمر.

في حال تم رفض طلب الانخراط، يمكن للمعني أن يستأنف أمام لجنة التحكيم. قرارات لجنة التحكيم غير قابلة لأي طعن.

تنظر لجنة التحكيم في الطعون التي يرفعها المعنيون ضد القرارات التأديبية المتخذة في حقهم. كما تسهر على ضمان احترام حق الدفاع في إطار ممارستها لسلطتها التأديبية.

يكون بت لجنة التحكيم بتا نهائيا. يخطر مختلف الأطراف بقرار هذه الأخيرة.

خلال الثلاثة أشهر التي تسبق كل انتخاب وفي الشهر الذي يليه، يمكن للأمانة أن تصدر في حق أي عضو، مهما كانت وضعيته، إحدى العقوبات المنصوص عليها في المادة 24 من هذا القانون الأساسي، إذا ما أحل بالقرارات المتخذة فيما يتعلق بالترشح أو التزكية.

يتم فحص طلبات إعادة الانضمام من قبل المكاتب الجهوية المختصة إقليميا إذا ما تم إصدار قرار بالإقصاء من قبل هذه المكاتب الجهوية، ومن قبل الأمانة في

الحالات الأخرى.

المادة 27: لجنة التحضير للمؤتمر

عام قبل انعقاد المؤتمر العادي، ينتخب المجلس لجنة تتكفل بالإعداد للمؤتمر. وفي حل عقد مؤتمر طارئ ينتخب المجلس اللجنة فور مصادقته على عقد المؤتمر.

الباب السابع مركز الدراسات السياسية

المادة 28: المهمة

يتم إنشاء مركز للدراسات السياسية تابع للحركة، من أجل الاضطلاع بالدراسات والتفكير، وتنظيم المنتقيات والدورات التكوينية، وإنتاج الإصدارات اللازمة لتحقيق أهداف حركة رشاد أو، بشكل عام، تسليط الضوء على نشاطات مسؤولي ومناضلي حركة رشاد.

المادة 29: التمويل

يتم إنشاء مركز للدراسات السياسية تابع للحركة، من أجل الاضطلاع بالدراسات والتفكير، وتنظيم المنتقيات والدورات التكوينية، وإنتاج الإصدارات اللازمة لتحقيق أهداف حركة رشاد أو، بشكل عام، تسليط الضوء على نشاطات مسؤولي ومناضلي حركة رشاد.

المادة 30: التسيير

تتم قيادة المركز من قبل الأمانة، تحت مراقبة المجلس.

تعين الأمانة مسؤولا يظطلع بمهمة التسيير.

الباب الثامن

التمويل والتسيير المالي

المادة 31: الموارد المالية

تشكل موارد الحركة من اشتراكات الأعضاء.

لأسباب مرتبطة بالاستقلالية، لا تسمح حركة رشاد بقبول تمويل من أي دولة كانت.

لا تقبل حركة رشاد أية هبة من شأنها أن تفرض عليها خيارات سياسية أو تنظيمية ما.

المادة 32: الاشتراكات

يحدد مبلغ الاشتراكات كل سنة من قبل المجلس بناء على اقتراح من المكاتب الجهوية. تدفع الاشتراكات لأمناء الخزينة التابعين للمكاتب الجهوية.

المادة 33: أمين الخزينة

يكون أمين خزينة الحركة، الذي تعينه الأمانة، مسؤولاً على تسيير أموال الحركة. يقوم بإعداد ميزانية الحركة التي ترفعها الأمانة إلى المجلس للموافقة.

المادة 34: المدققان

يتم التحقق من الحسابات التي يمسكها أمين الخزينة سنويا من قبل مدققين اثنين ينتخبهما المؤتمر. يرفع تقرير التدقيق كل سنة إلى المجلس.

لا يجوز للمدققين أن يكونا عضوين في الأمانة أو في لجان المكاتب الجهوية.

يجب على المدققين أن يرفعا إلى المؤتمر، الذي يقع على عاتقه البت في الحسابات، تقريرا مكتوبا عن عمليات التدقيق التي أجريها.

الباب التاسع

حل الحركة وتعديل القانون الأساسي

المادة 35: الحل

يصدر حل الحركة عن المؤتمر الذي يُستدعى في جلسة طارئة، بالأغلبية المطلقة للأصوات المعبر عنها، باقتراح من المجلس.

في حالة الحل، يعين المؤتمر مصفيا، وتُحال أصول الجمعية إلى منظمة أو أكثر لها نفس أهداف حركة رشاد.

المادة 36: تعديل القانون الأساسي

يمكن أن يخضع القانون الأساسي هذا للمراجعة من قبل المؤتمر بالأغلبية المطلقة للأصوات المعبر عنها، باقتراح من الأمانة أو على الأقل ربع أعضاء المجلس.

ترفع اقتراحات التعديل الخاصة بالقانون الأساسي التي يأتي بها أعضاء الحركة على الأمانة للنظر فيها.

الباب العاشر

الفترة الانتقالية

يدخل هذا القانون الأساسي حيز النفاذ ابتداء من تاريخ 1 جانفي 2013. تحتسب جميع الأجال القانونية المنصوص عليها فيه ابتداء من هذا التاريخ. خلال الفترة الانتقالية التي تنتهي بانقضاء أول مؤتمر للحركة، أي في 31 ديسمبر 2015 على أقصى تقدير، تمنح للمجلس صلاحيات المؤتمر، باستثناء انتخاب الأمانة. خلال هذه الفترة، يمكن للأمانة، بإجماع أعضائها، قبول استقالة أحد الأعضاء أو القبول بأعضاء جدد.

A large crowd of people is gathered, with the flag of the United Arab Emirates (green, white, and red) prominently displayed in the foreground. The crowd is dense, and many people are wearing traditional headwear like ghutras and agal. The scene appears to be a public event or a significant gathering.

القانون الداخلي

الباب الأول الأعضاء

الفصل الأول: أحكام عامة

المادة 1: قبول الأعضاء الجدد

يمكن للحركة في أي وقت استقبال أعضاء جدد، ويتعين على هؤلاء احترام شروط وإجراءات القبول الآتية:

- أن يكون العضو راشداً؛
- أن يتم تزكيته من قبل عضو من المجلس أو ثلاثة منخرطين في رشاد؛
- أن يلتزم بشرفه باحترام الميثاق والقانون الأساسي والنظام الداخلي للحركة.

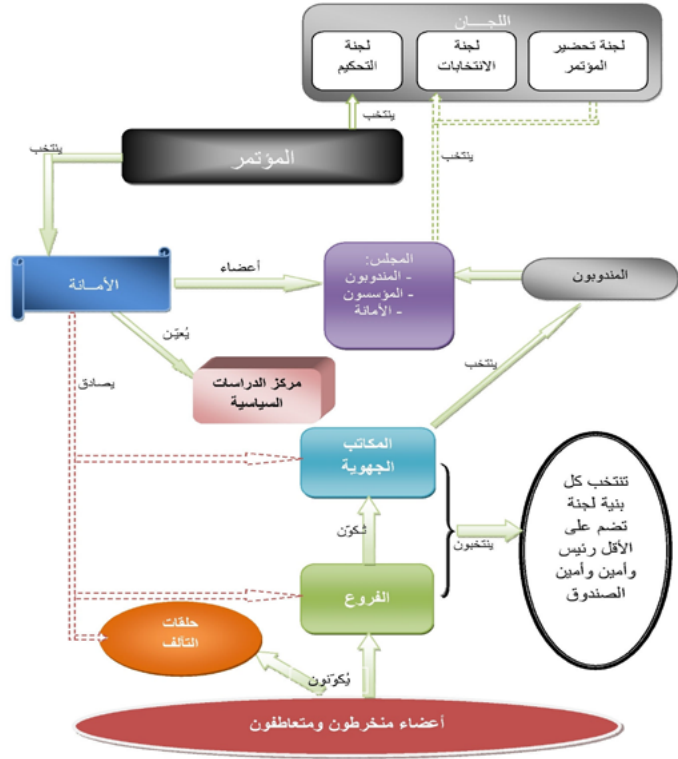
المادة 2: الانضمام والاشتراك

توجه طلبات الانضمام إما إلى الفروع أو المكاتب الجهوية أو مباشرة إلى الأمانة. لا يمكن قبول طلب انضمام من قبل الفرع أو المكتب الجهوي إلا إذا كان العضو يقطن في دائرة اختصاص هذا الفرع أو المكتب الجهوي.

يجب إرسال الطلبات التي تتلقاها الفروع إلى المكتب الجهوي بناء على المادة 8 من القانون الأساسي.

تحدد أمانة الحركة مبلغ الاشتراك السنوي وتوزيعه على مختلف المستويات الإقليمية لكل سنة مدنية. يجب تسديد الاشتراك دفعة واحدة أو على عدة دفعات في الـ 30 يوماً التي تلي الدعوة للاشتراك.

هيكلية حركة رشاد



تكون مراقبة قانونية الانتخابات باستثناء المؤتمرات، سواء فيما يتعلق بأهلية الترشح أو الانتخاب من اختصاص المكتب الجهوي أو الأمانة.

يتم تحرير محضر الانتخاب في جلسة يعقدها مكتب الهيئة، ويوقعه رئيس الجلسة، أو حسب الحالة، أمين الهيئة المذكورة.

المادة 6: أهلية الانتخاب

كل عضو في حركة رشاد، مسجل قانونيا، قام بتسديد اشتراكاته، مؤهل لشغل أي منصب من مناصب المسؤولية. ويمكن أن يزكى لأية انتخابات إذا استوفى الشروط المنصوص عليها في القانون، وفي القانون الأساسي وفي هذا النظام الداخلي.

الباب الثاني

المكتب الجهوي

المادة 7: تعريف المكتب الجهوي

يتكون المكتب الجهوي من أعضاء الحركة المقيمين في وحدة إقليمية يمكن أن تتفرع إلى فروع. في الجزائر، يغطي المكتب الجهوي ولاية من الولايات. في الخارج، يغطي بلدا أو منطقة من البلد، حسب كثافة عدد الأعضاء. تقرر الأمانة طريقة التقسيم في الخارج.

ينظر المسؤول التنظيمي عن الفرع أو المكتب الجهوي في طلبات العضوية التي تتلقاها هذه الأخيرة وترفع هذه الطلبات إلى لجنة المكتب أو الفرع للموافقة.

المادة 3: الانتماء لحركة رشاد

يعطي الانضمام لحركة رشاد الحق في منح بطاقة عضو. يسجل العضو في السجل المركزي لأعضاء الحركة.

يشهد حمل هذه البطاقة والتسديد المنتظم للاشتراكات على الانتماء لحركة رشاد.

المادة 4: الأمر بمهمة وبطاقة العمل

يسمح للأمانة فقط بإصدار الأوامر بمهمة وبطاقات العمل للأعضاء.

الفصل الثاني: الانتخابات، أهلية الترشح

المادة 5: الانتخابات

يتم الوصول إلى مناصب المسؤولية في حركة رشاد عن طريق الانتخاب، باستثناء المناصب التي يتم الوصول إليها بالتعيين.

للترشح لمنصب مسؤولية في حركة رشاد، يجب أن يكون المترشح عضوا منذ سنة على الأقل، أن يكون ذي سيرة حسنة، وأن يناضل بنشاط في الحركة وأن يسدد اشتراكاته.

فيما يتعلق بالانتخابات، ما عدا المؤتمرات، يجب إيداع الترشيحات في أجل أقصاه ثلاثون يوما قبل التاريخ المزمع للانتخاب. يتم تعليقها في مكان الانتخاب.

الفصل الأول: لجان المكاتب الجهوية

المادة 8: كيفيات انتخاب أعضاء لجان المكاتب الجهوية

تقدر مدة العهدة بثلاث سنوات.

ينتخب الأعضاء باقتراع سري عام مباشر فردي في دورة واحدة من قبل الأعضاء المعنيين الذين سددوا اشتراكاتهم.

يحدد التاريخ الأقصى لإيداع الترشيحات على الأقل بثلاثين يوما قبل الانتخاب.

تنظم انتخابات المكاتب الجهوية من طرف نائب رئيس لجنة المكتب الجهوي.

المادة 9: الجمعية العامة للمكتب الجهوي

يجتمع المكتب الجهوي في جمعية عامة بحضور عضو من الأمانة، خلال الثلاثي الثاني من ثالث سنة من العهدة من أجل تجديد لجنته.

يقوم برئاسة الجلسة عضو الأمانة، بمساعدة كاتب جلسة.

ينتخب المنخرون أعضاء لجنة المكتب الجهوي لعهدة مدتها ثلاث سنوات طبقا للمادة 19 من القانون الأساسي.

يتم الانتخاب عن طريق اقتراع فردي سري.

يتم إعداد محضر للجمعية العامة، يوقعه الرئيس وأمين الجلسة. يوجه الرئيس نسخة للأمانة.

تودع نسخة من المحضر بمقر المكتب الجهوي.

الفصل الثاني: سير المكاتب الجهوية

المادة 10: الإنشاء

يجب أن يوجه طلب الإنشاء للأمانة حتى يوافق عليه المجلس.

المادة 11: تشكيلة المكتب الجهوي وسيره

ينتخب أعضاء لجنة المكتب الجهوي من قبل المنخرطين، باقتراع أغلبية في دورة واحدة. تحدد مدة العهدة بثلاث سنوات.

يضم المكتب الجهوي على الأقل: رئيس المكتب، نائب الرئيس بصفته أمينا وأمين الخزينة. يمكن انضمام أعضاء آخرين لهذا المكتب بناء على اقتراح من الرئيس يرفع إلى الجمعية العامة لمندوبي الفروع للموافقة.

المادة 12: اجتماعات المكتب الجهوي

تجتمع لجنة المكتب الجهوي مرة على الأقل كل ثلاثة أشهر.

يمكن أن تجتمع بناء على طلب خطي، يوجه لرئيس لجنة المكتب الجهوي من طرف ثلثي أعضائها. يجب إدراج جدول أعمال الاجتماع في الطلب ولا يمكن للرئيس تعديله. يجب على الاجتماع أن ينعقد في أجل أقصاه شهر واحد من تاريخ الطلب الموجه إلى الرئيس والبت في جدول الأعمال المشار إليه في الطلب.

كل سنة، وبنهاية السنة المالية كأقصى تقدير، يقدم الرئيس لجمعية المكتب الجهوي تقريرا يبين:

• وضعية العضوية

• الوضعية المالية للمكتب الجهوي

• الحياة النضالية في المكتب الجهوي

يتبع التقرير بنقاش. بعد إشعار المكتب الجهوي، يرفع نائب الرئيس التقرير والملاحظات المحتملة المتضمنة عن اجتماع الجمعية العامة لمندوبي الفروع إلى الأمانة.

الباب الثالث الفرع

المادة 13: تعريف الفرع

يمثل الفرع جمعية لأعضاء وحدة إقليمية. في الجزائر، تتمثل هذه الوحدة في البلدية. في الخارج، تغطي مدينة أو منطقة من بلد ما. تقرر الأمانة التقسيم المتعلق بالخارج ولها اختصاص الموافقة على إنشاء الفرع.

الفصل الأول: الأعضاء المنتخبون للجان الفروع

المادة 14: لجان الفروع

تقدر مدة العهدة بثلاث سنوات.

ينتخب الأعضاء باقتراع سري عام مباشر فردي في دورة واحدة من قبل الأعضاء المعنيين الذين سددوا اشتراكاتهم.

يحدد التاريخ الأقصى لإيداع الترشيحات على الأقل بثلاثين يوما قبل الانتخاب.

تنظم انتخابات المكاتب الجهوية من طرف نائب رئيس الفرع.

المادة 15: الجمعية العامة الانتخابية للفرع

يجتمع الفرع في جمعية عامة بحضور عضو من الأمانة أو من المجلس لا يكون عضوا في الفرع المذكور، خلال الثلاثي الثاني من ثالث سنة من العهدة من أجل تجديد لجنته.

يقوم برئاسة الجلسة عضو المكتب الجهوي، بمساعدة كاتب جلسة.

ينتخب المنخرطون أعضاء لجنة الفرع لعهدة مدتها ثلاث سنوات طبقا للمادة 20 من القانون الأساسي.

يتم الانتخاب عن طريق اقتراع فردي سري.

يتم إعداد محضر للجمعية العامة يوقعه الرئيس وأمين الجلسة. يوجه الرئيس نسخة للأمانة ونسخة للمكتب الجهوي الذي يقع الفرع في دائرة اختصاصه.

تودع نسخة من المحضر بمقر الفرع.

الفصل الثاني: سير المكاتب الجهوية

المادة 16: الإنشاء

يجب أن توافق الأمانة على طلب الإنشاء.

المادة 17: تشكيلة لجنة الفرع وسيرها

ينتخب أعضاء لجنة الفرع من قبل المنخرطين، باقتراع أغلبية في دورتين. تحدد مدة العهدة بثلاث سنوات.

تضم لجنة الفرع على الأقل: رئيس الفرع، نائب الرئيس بصفته أميناً وأمين الخزينة. يمكن انضمام أعضاء آخرين لهذه اللجنة بناء على اقتراح من الرئيس يرفع إلى الجمعية العامة للفرع للموافقة.

المادة 18: اجتماعات لجنة الفرع

تجتمع لجنة الفرع على الأقل مرة كل ثلاثة أشهر.

يمكن أن تجتمع لجنة الفرع أيضاً بناء على طلب خطي، يوجه لرئيس الفرع من طرف ثلثي أعضائه. يجب إدراج جدول أعمال الاجتماع في الطلب ولا يمكن للرئيس تعديله. يجب على اجتماع الفرع أن ينعقد في أجل أقصاه شهر واحد من تاريخ الطلب الموجه إلى الرئيس والبت في جدول الأعمال المشار إليه في الطلب.

كل سنة، وبنهاية السنة المالية كأقصى تقدير، يقدم الرئيس للفرع تقريراً يبين:

- وضعية العضوية
- الوضعية المالية للفرع
- الحياة النضالية في الفرع

يتبع التقرير بنقاش. بعد إشعار الفرع، يرفع نائب الرئيس التقرير والملاحظات المحتملة المتمخضة عن اجتماع الجمعية العامة للفرع إلى الأمانة.

المادة 19: تسوية الخلافات على مستوى الفرع

في حالة خلاف بين أعضاء لجنة الفرع من شأنه أن يحول دون السير الحسن

للهيئات، يستمع المكتب الجهوي للحركة، بعد إخطاره من قبل أحد الأطراف، إلى أطراف النزاع ويصدر قراراً بهذا الخصوص. يمكن، في حال اقتضى الأمر، للجنة المكتب الجهوي فصل أو تعليق مهام طرفي النزاع أو أحدهما.

إذا استمر الخلاف بعد تدخل لجنة المكتب الجهوي، يكون مجلس حركة رشاد مختصاً في تسوية النزاع.

المادة 20: الحل

يمكن لمجلس الحركة، بعد إشعار الأمانة أن يقرر حل الفرع.

الباب الرابع حلقات التآلف

المادة 21: الإنشاء

يمكن إنشاء حلقات تآلف على أساس طوعي. يجب توجيه طلب الإنشاء للأمانة وقبوله من المجلس. تكون حلقات التآلف فور إنشائها تابعة للأمانة.

بعد إنشائها تقترح حلقات التآلف نظامها الداخلي الخاص للأمانة من أجل الموافقة عليه. لا تمنح العضوية في حلقة تآلف العضوية في مكتب جهوي أو في فرع.

لكل حلقة تآلف ممثل يضمن التنسيق مع أمانة الحركة. تسهر حلقة التآلف على إطلاع الأمانة على أي عمل عام تنوي مباشرته. كما تحاول، قدر المستطاع، تمويل أنشطتها ذاتياً.

الباب الخامس المؤتمر

المادة 22: المندوبون

يعتبر أعضاء الأمانة، والمجلس، ولجان المكاتب الجهوية، ولجان الفروع، أعضاء قانونيين في المؤتمر. يمكن لأعضاء آخرين من الفرع أن ينتخبوا من قبل مناصلي الفرع (يحدد عددهم وكيفية انتخابهم من قبل الأمانة بالتناسب مع عدد المنضمين إلى الفرع).

الباب السادس المجلس

المادة 23: اجتماع المجلس

تحدد الأمانة تاريخ ومكان وجدول أعمال اجتماع المجلس. كما تحدد التاريخ النهائي لإيداع المقترحات السياسية والشروط التي يتم في ظلها مناقشتها خلال انعقاد اجتماع المجلس.

المادة 24: الوفاة أو الاستقالة

في حال وفاة أحد أعضاء المجلس أو استقالته أو إقصائه، يتم الشروع في تعويضه في غضون ثلاثين يوما. لا يعوض الأعضاء المؤسسون في المجلس.

الباب السابع الأمانة

المادة 25: تشكيلة الأمانة

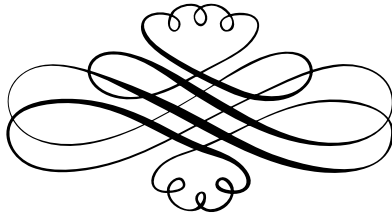
تقود حركة رشاد وتمثلها بشكل جماعي الأمانة. يتشكل الفريق الذي يقود الحركة من سبعة أعضاء. يمكن للمجلس أن يغير هذا العدد.

المادة 26: مدة العهدة

تحدد فترة عهدة أعضاء الأمانة بثلاث سنوات، قابلة للتجديد مرتين.

المادة 27: تعيين الأقسام والمسؤولين

بعد انتخابهم، يتعين على أعضاء الأمانة الاجتماع لتحديد الأقسام ومسؤوليها وكذا الناطق الرسمي باسمهم في غضون ثلاثين يوما التي تلي انتخابهم من قبل المؤتمر.



A large crowd of people is gathered, with the flag of the United Arab Emirates (green, white, and red with a black falcon) prominently displayed in the foreground. The crowd is dense, and many people are wearing traditional headwear like ghutras and agal. The scene appears to be a public event or a significant gathering.

أسئلة متكررة

1. من هي حركة رشاد؟

حركة «رشاد» حركة جزائرية بادر إلى إنشائها والدعوة لها مجموعة من الجزائريين الذين عُرفوا بمعارضتهم المبدئية لنظام الحكم الذي تمخض عن انقلاب 11 يناير 1992 كمستقلين أو منضوين تحت أطر أخرى. ذلك أنه وبعد سنين عديدة من المعارضة تبين لهؤلاء أن يجتمعوا داخل حركة تكون بمثابة المحرك والمؤطر والمشجّع للجزائريين الذين يؤمنون بالتغيير الشامل في الجزائر، على اختلاف مشاربهم.

2. إلى ما تهدف حركة «رشاد»؟

تسعى حركة «رشاد» إلى تغيير جوهري شامل في الجزائر، تغيير ينهي استبداد الحكم وطبائعه ينتج عنه إرساء دعائم حكم راشد يعيد للشعب عزته وأمانه وللوطن حرمة وسلامته وللإنسان - قبل ذلك - حريته وكرامته. ومن ثمّة فلا معنى للكلام عن أي إصلاح سياسي، أو نمو اقتصادي، أو بحث حضاري، ما لم تحل المسألة الأساسية وهي شرعية الحكام والمؤسسات التي تتولى تسيير البلاد وكذا الآليات التي تجعل حقيقة من المواطن مصدرا للشرعية ومراقبا للحكام وحاميا لدستور البلاد ومقوماتها.

3. ميثاق رشاد عبارة عن وثيقة مليئة بعبارات تقنية عن الحكم الراشد. ألا تركبون هذه الموضة مثل الذين ركبوا الاشتراكية من قبل؟

الحكم الراشد ليس موضة جديدة بل هو مفهوم متجذر في تاريخنا وحضارتنا

وهو مفهوم مبدئي وعملي يتبنى مفاهيم سياسية كالنزاهة والكفاءة والشفافية في تسيير الشؤون العامة، وهو بالنسبة لنا أداة لتفعيل الطاقات الكامنة الهائلة المعطلة من طرف نظام فاشل ومفسد ومستبد.

هيكلية وتمويل رشاد

4. هل يمكن أن تعطينا فكرة عن هياكل الحركة في الداخل والخارج؟

هناك قيادة جماعية، سواء على مستوى الأمانة، الجهاز التنفيذي للحركة، أو المجلس الوطني الذي يراقب نشاطات الأمانة و يقرر توجهاتها العامة خلال عهدها الممتدة بين مؤتمرين. كما يخضع التسيير لقانون أساسي و نظام داخلي.

حركة رشاد متواجدة بمكاتبها المحلية داخل البلاد و خارجها سعيا منها لتأطير نشاطات مناضليها والمتعاطفين معها في مناطقهم.

هيئات الحركة منتخبة - على قدر الإمكان - من طرف مناضليها و تُسَرِّف في كافة الأحوال بطريقة ديمقراطية.

5. كل وجوهكم البارزة تقيم في الخارج منذ سنوات طويلة. فكيف تستطيعون فهم الداخل لتغييره؟

إنّ جزءا كبيرا من أعضاء 'رشاد' يقيمون في الجزائر وكثير منهم لم يغادرها أبدا، كما أنّ جزءا آخر يقيم في الخارج وهؤلاء يرتبطون بالجزائر بالتواصل الدائم. إن من أهم التطورات الحاصلة في بداية هذا القرن هو ثورة الاتصالات، لقد أصبح العالم قرية صغيرة، حيث يمكن، على سبيل المثال، للكثير من المقيمين في الخارج أن يقرأوا الصحف عبر الإنترنت قبل أن يقرأها المقيمون في الجزائر.

لقد بلغ التقاطع والتداخل بين ما هو عالمي ومحلي حدا يكاد يتطابق فيه الممكن مع بعضه بعضا.

6. من أين تأتون بالأموال لتمويل نشاط الحركة؟

لحد الآن، يأتي كل التمويل من تبرعات الأعضاء، وبعض المتعاطفين مع مبادئها وأهدافها، وهي عبارة عن اشتراكات أو دعم فردي، فكل عضو في الحركة يقوم بتمويل نشاطه ذاتيا في أغلب الأحيان. وعلى كل، فإن أعلى جهد يقدمه أعضاؤنا هو جهد الوقت والنصح والتضحية، وهو أهم في أعيننا، لأننا نعلم أن أهم رأس مال هو العنصر البشري. وعندما يتوسع نشاط الحركة فإن اشتراكات الأعضاء تصبح إلزامية ومتناسبة مع دخل كل عضو، كما أننا ندعو الجزائريين والجزائريات، في الداخل والخارج، الذين يؤمنون بأهداف الحركة ومبادئها إلى دعم الحركة بالمال والجهد والوقت، كل حسب طاقته.

إن القضية قضية شعب كامل، ليست قضية أفراد.المؤكد أننا لن نقبل أي دعم مادي من أي جهة خارجية، أي كانت ومهما كانت الأسباب والمبررات.

إن التزام الشفافية والعلانية في كل ما يتعلق بحركة رشاد هو مبدأ أساسي لن نحيد عنه.

7. لماذا لا نرى في قيادة الحركة عناصر نسوية؟ هل تعتقدون أن النساء لا يصلحن لإدارة أو قيادة حركة؟

قناعتنا أن الشأن العام هو شأن الذكر مثل الأنثى، وفي عضوية الحركة كثير من النساء الفاضلات، بما فيهن داخل المجلس الوطني للحركة، ولكن الكثير من الأوقات لا يفضلن الظهور العلني في الظروف الحالية، والحركة تتفهم وتستجيب لذلك.

8. أعجبتني مبادئ الحركة وأهدافها وأريد أن أنضم إليكم. ماذا أفعل؟

يتم ذلك بالاتصال بأحد أعضاء الحركة مباشرة وملء الاستمارة. وتوجد على موقع حركة رشاد استمارة لهذا الغرض.

رشاد والتغيير في الجزائر

9. هل «رشاد» حركة مقاومة مسلحة؟

حركة «رشاد» حركة مقاومة، غير أنها لا تستخدم العنف في عملية التغيير، فهي تتبنى طرقا لاعنفية كالوقفات الإحتجاجية، والمظاهرات السلمية... إلخ. مبدأ رشاد أنه لا مبرر لاستعمال قوة السلاح لتغيير الوضع السياسي الحالي في الجزائر سواء من حيث المبدأ أو من حيث الفاعلية والواقعية .

10. لماذا حركة تغييرية الآن؟

لأنه رغم ادعاء النظام أن الأمور جيدة والبلد مستقر، فإن الواقع يكذب ذلك وينبئ أن الجزائر في خطر. فمؤسساتها السياسية والتشريعية معطلة ومؤسساتها الأمنية والعسكرية مستعملة لقمع الشعب عوض ضمان أمنه وسلامة وطنه، واقتصاد البلاد يبدد ويخرّب بفعل سوء التدبير والرشوة والاختلاس المؤسس. ومع حجم الصراعات الدولية والجهوية المقترنة بسلطة فاقدة للشرعية والمشروعية، أصبحت الجزائر مهددة حتى في وحدتها وسيادتها.

إن انعدام الثقة بين الحاكم والمحكوم خطر في حد ذاته، ويتنافى مع أي ازدهار علمي أو اقتصادي أو حضاري، بل يجعل البلد عرضة للتمزيق. ولا يمكن تغيير هذا الوضع إلا إذا تحرك بكل حزم وجد ومسؤولية الخيرون من أبناء الجزائر،

ومن ثم فإن حركة «رشاد» هي محاولة لوضع حد للاستبداد والفساد الذي دمر البلاد وأهلك العباد، تلي ذلك عملية بناء دولة الحق والقانون التي ترسي دعائم مجتمع عادل وحر وراشد.

11. لماذا تعتقدون، في حركة «رشاد»، أن الشعب الجزائري يريد تغيير هذا النظام؟

لأننا جزائريون، نشعر بنبض الشارع، نشعر بآمال الشعب وطموحاته، نتألم لما يصيبه، ولما وصل إليه وضع الأغلبية العظمى من المواطنين. إن الأخبار تتحدث يوميا عن احتجاجات وانتفاضات تقع في المدن والقرى الجزائرية، وينتفض الناس يوميا لهذا السبب أو ذاك، يغلغون الطرقات، يهاجمون رموز الحكم من شرطة وعسكر وإدارة و«منتخبين»، ويحرقون البنايات والمقرات الحكومية... ومحاولات الناس هذه، على الرغم من أنها تُقمع في غالب الأحيان قمعا عنيفا، هي مؤشر على الأمل في تغيير مأساوية الواقع. ثم إن الشعب الجزائري الذي خضع لاستعمار استيطاني مدمر دام أزيد من 130 عاما لم يفقد الأمل يوما في التغيير، وكانت انتفاضاته المحلية، التي توزعت على عشرات السنين، مؤشرا على الانتفاضة العظمى التي تمثلت في ثورة نوفمبر 1954 في تغيير الواقع الإستدماري.

إن مستقرى الواقع والتاريخ يرى يقينا أن انتفاضة الشعب الجزائري التي ستنهي الاستبداد والفساد قد لاحت في الأفق.

12. عندما تحدثون عن انتفاضة واحتجاجات لاعنفية هل تستطيعون أن تتحكموا في المنتفضين وأنتم تعلمون «حرارة» الجزائريين وثوريتهم؟

أعضاء رشاد يلتزمون بالطرق اللاعنفية، ويجتهدون في توعية وتكوين الجماهير

على ممارسة طرق التغيير اللاعنفية، يحركهم الوعي بعظم المسؤولية، ويعملون دائما من أجل أن لا يكون التغيير، الذي أصبح حتمية وجودية، مغامرة أو مقامرة، بل فتحا ونصرا للجزائر والجزائريين على اختلاف مشاربهم.

13. لماذا لا تتبني حركة «رشاد» طريق الانتخابات الديمقراطية في التغيير؟

لم يعد ذلك ممكنا، بل إن طريق الانتخابات لم يكن يوما ممكنا، إذا استثنينا سنتي 1991-1989. إن انتخابات 1991 البرلمانية، نفسها التي جاءت بقوى رئيسية لم يرض عنها بعض أقطاب النظام، هي التي دفعت بهؤلاء إلى خوضهم حربا قذرة ضد الجزائر دولة ومجتمعا، فالتزوير الانتخابي مستمر في نخر الحياة السياسية، وكل الانتخابات التي جرت وتجرى لا تتمتع لا بالحرية ولا بالنزاهة، بل إنها تجري تحت حالة الطوارئ المستمرة منذ بداية 1992، ومنذ 2011 تحت تسمية قانون مكافحة الإرهاب وهو ما يعني سيطرة الجماعة الحاكمة على كل مناحي الحياة في البلاد.

لقد أفرغت الانتخابات من كل محتوى لها، وأصبحت عملية خداع كبيرة تهدف إلى دعم أسس نظام المخابرات الحاكم وتقويته بقناع مدني، مع إعطاء مساحة ديمقراطية فولكلورية، تُسوق للخارج أساسا، ومع ذلك يمكن أن تُستغل المناسبات الانتخابية في الجزائر من أجل تعرية سياسات النظام وفضحه أمام الرأي العام الداخلي والخارجي، ومن أجل تعبئة الجماهير لإحداث التغيير المنشود.

14. لماذا لا تدعمون المصالحة الوطنية التي جاء بها الرئيس بوتفليقة؟

ببساطة لأنها ليست مصالحة حقيقية ولا مصالحة وطنية ولا حتى مصالحة بأي معنى. إن أقل ما يقال عنها أنها مغالطة بكل المعاني. إنها مخادعة كبيرة.

السلم الذي يروج له «النظام» وأنصاره. ليس سلما هذا الذي عاد، وليست مصالحة تلك التي وعدوا بها. صحيح أنّ العنف المسلح قد خُفّ، ومرّد ذلك هو أنّ الجزائرلات اقتصروا أنّ نظام الحكم لم يعد في خطر، وقد صرّحوا بذلك عدة مرات، فخفّفوا من قمعهم وعنفهم تجاه الشعب سواء بطريق مباشر أو عن طريق وكلائهم، والدلائل كثيرة تكاد لا تحصى على أنّ السلم لم يعد والمصالحة لم تتحقق. لنذكر البعض منها كأثلة:

- انتشرت السرقة في الطرقات والأماكن العامة، فأصبحت تحدث جهارا نهارا أمام أعين الناس.
- كثرت الاعتداءات الجسدية والجنسية على الناس بحيث لا يكاد أحد يأمن على نفسه وأهله.
- انتشرت الخمر والمخدرات فطالت حتى المدارس الابتدائية بعد أن مرّت على الجامعات والثانويات والثكنات والأحياء والملاعب.
- عمت اللصوصية بين كبار القوم، فأصبحت الأموال المنهوبة تعد بملايير الدينارات وأحيانا بملايير الدولارات.
- عمت البطالة، فازداد الفقر والقهر وانتشرت الأمراض المعدية والمزمنة، و لا يكاد أحد يأمن أحد على شيء، وعاد شباب إلى الجبال يحملون السلاح، والتحق بهم آخرون جدد، وهام آخرون على وجوههم عرفوا «بالحرقاة» كثير منهم تأكله حيتان البحار الفاصلة بين الجزائر وأوروبا.
- عمّ الفساد وشمل كل مناحي الحياة، فعن أيّ سلم يتحدثون وأيّ مصالحة بها يخادعون؟
- أصبحت الجزائر تتذيل ترتيب دول العالم في كل ما هو جيد، وتتصدر هذا الترتيب في كل ما هو سيء.

باختصار شديد: لو نظرنا إلى نص الوثيقة التي تضمنت ما سمي «بالمصالحة» لوجدنا أنها لا تكفي بترثة المجرمين من جرائمهم وإعطائهم حصانة من كل مساءلة قانونية أو تبعات جنائية، بل راحت تمجد مرتكبي تلك الجرائم من كبار ضباط الانقلاب والإجرام أينما تواجدوا في الأجهزة العسكرية والأمنية، وهم الذين قاموا بأعمال بشعة ضد الجزائريين. وأول جرائمهم كانت انقلابا عسكريا على الشرعية القائمة.

إنّ الوثيقة المسماة بوثيقة المصالحة ليست إلا تمجيذا للمجرم وإدانة للضحية، وأبعد من ذلك قررت وثيقة المصالحة السجن حتى خمسة أعوام لمن يتساءل، مجرد تساءل، حول تفسير السلطة للأحداث، وقائمة قلب الحقائق وخداع الناس طويلا.

كان بإمكان السيد بوتفليقة، الذي لم يتورط في انقلاب 1992، أن يدفع بصورة جازمة نحو انفراج الأزمة، إلا أنه وللأسف فضل البقاء تحت وصاية من نصبوه رئيسا، وأثبت، من خلال هذه النصوص، أنه يفضل محاباة الطغاة ومناصرة مرتكبي الجرائم، والتواطؤ معهم ضد الجزائريين. فلو كانت حقا مصالحة وطنية لإخراج الجزائر من المأساة التي ورطها فيها الجزائرلات وبعض المدنيين لكننا أول من دعا إليها ودعمها وساندها وناضل من أجلها. أوليس مناظ وجودنا كله هو إخراج وطننا وشعبنا من الكارثة التي امتدت وتفاقمت؟ لكن الأمر ليس كذلك، ونحن لن نشارك أبدا في خداع شعبنا، ونعرف أن لا أحد يستطيع أن يخادع كل الناس طول الوقت.

15. ألا تعتقدون أنكم تخاطرون بتدمير السلم الذي استفادت منه الجزائر برفضكم المصالحة الوطنية؟

ابتداء نحن أهل سلم، ونحن مصممون على تحقيقه، بإذن الله، لكن ليس

16. لماذا لا تقولون صراحة أنكم تريدون إعدام الجنرالات ومن معهم من المدنيين في الساحات العمومية عندما يسقط النظام؟

ذلك يتناقف تماما مع مبادئ حركة رشاد اللاعنافية، وإمّا نعمل على ترسيخ سيادة المدني المنتخب على العسكري وعلى ترسيخ دولة الحق والقانون. نحن نريد تغييرا جذريا شاملا يعيد السيادة للشعب ولكنه تغيير

مسؤول وليس «انتقاما».

إنّ الذين يُفكرون بعقلية الإنتقام لن يحققوا سلما ولن يقيموا دولة و لن يبنوا وطنًا.

رشاد والعنف والمقاومة المسلحة

17. أليست الطريقة التي تطرحونها للتخلص من نظام الحكم في الجزائر شبيهة بما حدث في دول الربيع العربي ؟

يمكن أن يكون هناك تشابه في طريقة التغيير اللاعنفي ولكن لكل بلد خصوصياته. إن ثورة الشعوب قد أثبتت في تونس ومصر أنه يمكن التخلص من أعتى الحكومات استبدادا وفسادا بأقل التكاليف في الأرواح والعمران، وهو ما دعت إليه حركة رشاد منذ نشأتها قبل أعوام من الثورة العربية.

18. منذ عدة سنوات وأنا أحاول أن أفهم ما أسباب العنف في الجزائر فلا أستطيع؟

هذا أمر في الواقع يطول شرحه، ولكن ما يمكن قوله إجمالا، هو أنّ من فتح

أبواب الجحيم على الجزائريين كانت مجموعة من الجنرالات تؤازرهم بعض الشخصيات المدنية، قررت الانقلاب على رئيس منتخب بعد أن أعطى الدور الأول لانتخابات برلمانية حرة ونزيهة، باعتراف وزير الداخلية آنذاك، الجنرال العربي بالخير، حزبا معارضا - الجبهة الإسلامية للإنقاذ - أغلبية المقاعد كانت ستمكثها من تشكيل أول حكومة منتخبة في تاريخ الجزائر، بل وفي تاريخ المنطقة العربية كلها.

إنّ مجموعة الجنرالات وعلى رأسهم وزير الدفاع آنذاك الجنرال خالد نزار أعلنت في 11 يناير 1992 عن إلغاء الانتخابات وتعطيل المسار الديمقراطي، الذي كان ثمرة لانتفاضة 5 أكتوبر 1988، وفي ظرف أيام، أدى ذلك إلى قتل المئات من الجزائريين بما فيهم على الأخص أعضاء وأنصار الجبهة الإسلامية للإنقاذ، واعتقال عشرات الآلاف منهم. عقب ذلك مظاهرات شعبية عمت الجزائر، رد عليها الجنرالات بحل الحزب الفائز واعتقال بقية قادته وفرض حالة الطوارئ (تم رفعها شكليا بعد مظاهرات جانفي 2011 أستبدلن بقانون الإرهاب) .

وجاء الرد وبدأت دوامة عنف الدولة والعنف المضاد، ودخلت الجزائر مرحلة من أحلك مراحلها، لا زالت مستمرة إلى الآن، وتطورت أشكال العنف تارة بفعل إرهاب جماعات منحرفة عقائديا، أو مختقة أمينا أو على أيدي مليشيات وأجهزة رسمية متورطة في جرائم حرب ومجازر مروعة. فحركة رشاد ترى أنّ العنف، في الأصل، وليد الانقلاب، من بعده الانحراف الفكري الذي وجد في اللاشريعة أرضية خصبة للنمو. فالفلسفة السياسية التي فرضت نفسها على رأس السلطة الجزائرية تعتمد على العنف والقهر لضمان بقائها فولدت دكتاتورية تتغذى من العنف وحتى العنف المضاد.

19. ألا تعتقدون أنكم تخاطرون بعودة العنف المسلح والمجازر إلى الجزائر؟

أبدا - نحن ضد استخدام العنف المسلح في تغيير الوضع المأساوي التي تعيشه الجزائر. نحن مع العمل اللاعنفي وإن كنا نعتقد أن المقاومة المسلحة من حق الشعوب خاصة في وجه المستعمر، و في كل الحالات فنحن ننبذ اللجوء إلى العنف في عملية التغيير السياسي.

بكل تأكيد أن المقاومة المسلحة لها مبرراتها عندما يكون العدو خارجيا، كما كان الحال أيام الثورة الجزائرية مثلا، ولكننا نعتقد أن العمل المسلح يصبح في صالح أنظمة الاستبداد عندما يكون المشكل مع طرف داخلي، فالمستبد يتخذ من العنف ذريعة لارتكاب أفظح الأعمال وتبريرها باسم مكافحة الإرهاب. إن أنظمة الاستبداد المعاصرة أتقنت لعبة العنف إتقانا كاملا لن يستطيع أحد أن ينازلها فيه لأنها تملك وسائل القوة والبطش. إنها لعبتها المفضلة لأنها مستعدة أن تضحي بمئات الآلاف تحت ذريعة مكافحة الإرهاب. فنحن ندعو كل من أراد أن يقاوم الاستبداد الداخلي، أن يتجنب العنف مهما كانت المبررات بما فيها حالات الدفاع المشروع عن النفس، بل يجب العمل على توعية الشعب وجعله يقف كرجل واحد ضد الاستبداد حتى يندثر. وذلك سيكون سبيلنا في المقاومة: انتفاضات، هبات، احتجاجات سلمية حتى يسقط حكم الاستبداد والفساد.

20. هل تقبلون بانضمام أشخاص حملوا السلاح (أو لا يزالوا يحملونه) ضمن حركتكم؟

أي شخص يمكن له في حالات قصوى أن يحمل السلاح، بل هذا شأن عدد من رموز المقاومة في العالم، كنلسن مانديلا مثلا.

رشاد قد تتفهم الظروف و الدوافع التي حملت بعض الناس على حمل السلاح، ولكنها في الوقت نفسه لا تتبنى العنف بأي شكل من الأشكال، و إذا حدث أن أراد الإنضمام إلى رشاد شخص لجأ إلى استخدام السلاح في وقت ما، فإنه لن يسعه ذلك إلا أن يثبت نفاذة يديه من جرائم ضد الإنسانية، و عدم تورطه في أعمال ضد أبرياء. يمكننا أن نلخص مواصفات الأعضاء فيما يلي (التي تمثل في نفس الوقت شروط العضوية في حركة رشاد):

1. الالتزام بمبادئ و أهداف حركة رشاد
2. الإيمان بالتغيير اللاعنفي والحرص على الالتزام به ونبذ كل أشكال العنف المسلح
3. الإستقامة و الأخلاق الحميدة و عدم التورط في جرائم، لاسيما منها ضد المدنيين.

رشاد والتيار الإسلامي

21. هل أنتم طبة أخرى للجبهة الإسلامية للإنقاذ؟

لا، أبدا حتى ولو انضم إلى «رشاد» من كان ينتمي سابقا إلى الجبهة الإسلامية للإنقاذ.

فناعاتنا وأخلاقنا حتمت على الكثير أن يتعاطف مع الجبهة الإسلامية للإنقاذ لأنها ظلمت ظلما عظيما، وأدى ذلك الظلم إلى دمار هائل للمجتمع والوطن، فكان التعاطف في الواقع مع الشعب المظلوم والوطن الجريح، وليس مع حزب لذاته.

غير أن التعاطف لا يعني حتما تبني المبادئ والمنهج التي تبنتها الجبهة الإسلامية، ولا الطرق والوسائل التي رسمتها لنفسها.

إن «رشاد» حركة تسعى للتغيير اللاعنفي الشامل من أجل شعب حر كريم، يعيش في وطن عزيز قويم، ودولة قوية عادلة، وحكم صالح راشد.

«رشاد» ليست حزبا سياسيا بل حركة سياسية تغييرية مفتوحة لكل الجزائريين وليست بديلا لأي كان.

22. قرأت الوثيقة الرئيسية وشعرت أن فيها روح وأدبيات إسلامية. هل تخشون أن تقولوا أنكم إسلاميون؟

إن أزمة التسعينات أفرزت حقيقة مهمة وهي أنها فضحت «إسلاميين» و«ديمقراطيين ووطنيين» يدعون الانقلابيين، وهذا شكّل نقطة تحول هامة من حيث التصور السياسي، حيث أنه أصبح لا يكفي الانتماء للحركة الإسلامية في مدلوله الكلاسيكي هو الوحيد الذي يعرّف طبيعة التكتلات، بل إن مسألة النظر لشرعية السلطة والحريات أصبحت مصيرية. ثم إن النظام المخابراتي عمل دوما على الإبقاء على نموذج زائغ للطبقة السياسية، أي تقسيمها إلى إسلاميين ووطنيين ولائكيين، والعمل على توسيع الهوة بينهم بشكل لا يفسره فقط التنوع الأيديولوجي. وطبعا ساهمت هذه التجمعات من جهتها - سواء كانت واعية بذلك أم لا - في هذا التنافر.

السؤال المطروح اليوم هو هل يمكن للجزائري أن يكون مثلا وطنيا، أي يحرص على مصلحة وطنه واستقلاله، وإسلاميا، أي يعتبر الإسلام المكون الأساسي في هوية الجزائريين، وكذلك «ديمقراطيا» أي يقبل بالسيادة الشعبية - وهذا دون الخوض في الاختلافات الأيديولوجية للديمقراطية - ؟ والجواب الذي نراه أن ذلك ممكن، بل ويجب العمل من أجله تحقيقه. ونظرا لأهمية هذه المسألة وحتى نخرج من «حرب الشعارات»، إرتأينا في حركة «رشاد» أن نركز أساسا على المبادئ التي نراها ضرورية للوصول للحكم الرشيد، وهي التي في نظرنا تضمن جوهر المطالب

الشرعية والمعقولة للأغلبية العظمى من الشعب الجزائري.

إن الإنقسام الحقيقي اليوم هو بين من يناصر جماعة ظالمة تحكم بالفساد والإستبداد وبين من يقاومها بغض النظر عن الشعارات.

23. تتحدثون عن دولة ضمن المبادئ الإسلامية. أليس هذا دعوة لقيام دولة أصولية في الجزائر؟

مشروعنا هو امتداد لمشروع بيان أول نوفمبر 1954، و غايتنا هي إقامة دولة يسودها العدل والحكم الرشيد، و يتبوأ الإسلام فيها مكانته الأصلية كمكون رئيسي في المجتمع الجزائري.

إننا في حركة رشاد إذ نرفض الدولة الدينية، فإننا ننبذ في الوقت ذاته تلك المزايدات التي، تحت ذريعة «الخطر الأصولي» تُرهبُ من يتمسك بالإسلام.

24. عندما تتحدثون عن الحكم الرشيد، هل تقصدون أن تعودوا بالجزائر 14 قرنا إلى الوراء؟

نحن نقصد الحكم الرشيد في القرن الـ21 الذي استوعب مقتضيات العصر، وهذا لا يتعارض مع الاستلهام من حقبة الخلفاء الراشدين وغيرهم من الحكماء وأهل العدل من كل الحضارات، وكلمة رشاد، في مدلولها السياسي الذي يهمننا، أردنا بها انطلاقا لفت الانتباه إلى أمر محوري نعتبره لب المشكلة المتعددة الأوجه التي تعاني منها البلدان الإسلامية عموما، والجزائر خصوصا، ألا وهي انعدام السلطة الشرعية التي تسير مصالح الأمة بأسلوب راشد، وهذه الكلمة لها مدلول خاص بالنسبة للمسلمين حيث أنها تقتزن بفترة - قصيرة للأسف - تحققت فيها جل هذه المعاني عند المسلمين، ثم إنها في مدلولها العصري أصبحت أمرا ضروريا

تبذل من خلاله جهود دائمة لتحسين طرق قيادة و إدارة المؤسسات والدول والمجتمعات.

25. ألا يأمركم الإسلام أن تطيعوا الحاكم ما لم تروا منه كفرا بواحا؟

ويأمرنا قبل ذلك بتغيير المنكر وإزالة الظلم والطغيان. إنّ الرسول الكريم صلى الله عليه وسلم اعتبر أنّ أعظم جهاد هو كلمة حق في وجه سلطان جائر.

إنّ الذين يبررون الإستبداد باسم الإسلام إمّا يرتكبون جريمة كبرى في حق الدّين و الأمة و الوطن.

لقد جاء الإسلام ليُسقط الظلم والظالمين مهما كانت المسميات التي يتخفون تحت بريقتها.

رشاد والقضايا الجزائرية

26. لو تمكنتم من إسقاط النظام، كيف ستعاملون مع المطالب الثقافية واللغوية للأمازيغ؟

نرى أنّ اللغات والألسن المختلفة من معجزات الله الكونية، ونرى أنه من حق كل أمة وشعب وفئة قلت أو كثرت استعمال لغتها أو لهجتها وتطويرها، والإعتزاز بثقافتها. فدولة القانون تحترم الشعب بكل مكوناته لأنها نابعة من شرعية شعبية. إننا نطمح أن نرى دولتنا وقد أصبحت داعمة لكل الخصوصيات الثقافية التي يكون تنوعها إثراء للوطن ولأبنائه كلهم من دون إقصاء.

27. لماذا تتحاملون على الأحزاب المعارضة التي تواجه النظام في الجزائر وتتهمونها بأنها فشلت على الرغم من أنها متواجدة على الساحة؟

نحن لا نتحامل على أي كان، بل نلتزم بنقد موضوعي. نحن نعتبر أن الأحزاب القائمة - في مجملها - و المرخص لها من طرف السلطة لا تملك من حريتها غير ذلك الهامش الضيق الذي يسمح به النظام، و الذي ما فتئ يستغل هذه الأحزاب لتنسيق واجهته المدنية.

28. جهات عديدة تقول أنّ الصحافة تتمتع بكثير من الحرية في الجزائر. هل تعتقدون أن الأمر كذلك؟

إنها حرية شكلية، فيها هامش مسموح به لتزيين واجهة النظام، والدليل أنّ بعض الصحف أغلقت أو عُلمت لمجرد التطرق إلى بعض الملفات الحساسة. تستطيع الصحف في الجزائر أن تنتقد كائنا من كان إلا الذين يُسيطرون على السلطة الحقيقية، كبار جنرالات المخابرات والجيش، بل هناك من الصحافة ما يقدم على أنها «صحافة حرة» لا تعدو مهمتها الحقيقية غير الترويج لدعاية النظام. يضاف إلى هذا مشاكل أخرى لا تزال تثقل كاهل الصحافة الجزائرية على الصعيد التشريعي، الهيكلي، و المالي.

أکید أنه يوجد صحفيون وصحفيات جزائريين أحرار ذو كفاءة ومهنية عالية وهم أول من يعاني من التضييق المفروض عليها، ولكن لا توجد صحافة بالمعنى الحقيقي للكلمة.

رشاد والعلاقات الدولية

29. تتهمون المخابرات الجزائرية بأنها الأصل في مآسي الجزائر. كيف ستتعاملون مع هذا الجهاز بعد «إسقاط النظام»؟

نحن نعمل على ترسيخ سيادة المدني المنتخب على العسكري. إن جهاز المخابرات اليوم هو عبارة عن جهاز فوق القانون وحتى الدستور، فبعد التغيير، لا بد من إصلاح جذري لهذا الجهاز وإخضاعه لسيادة القانون، وجعله جهازا قائما على حماية الوطن ومصالحه، وتحت رقابة الشعب والمؤسسات الدستورية المنتخبة. يجب أن تكون كل الأجهزة الأمنية و العسكرية تحت الرقابة الشعبية و ليس العكس.

30. قرأت الوثيقة ولم أجد فيها الكثير من الإجابات على المشاكل المزممة التي يعيشها الجزائريون؟

ذلك ممكن فقط بعد تغيير « النظام » الحالي وإقامة دولة العدل والحكم الراشد. فلقد أثبتت تجارب دول كثيرة ومنها دول مثل ماليزيا، وتركيا، والبرازيل، مثلا أنه يمكن القضاء على كثير من المشاكل التي يسببها الفقر في خلال عشرية أو عشرين، شرط أن يتوفر الإخلاص والإرادة السياسية، ويمكن القضاء على الرشوة، والفساد المالي بتحميل المسؤولية لأشخاص نزهاء، ووضع أنظمة رقابة شفافة، و الحديث الآن عن أي برامج تنموية ملموسة و مهما كانت خارقة ، هو أمر سابق لأوانه و غير مجدي في ظل الفساد المعمم الذي يطبع نظام الحكم.

31. للجزائر مشاكل حدودية مع جيرانها، خاصة المغرب وليبيا. كيف ستتعاملون مع هذه القضية؟

بالأخوة و الحكمة، فإن لم يجد ذلك احتكنا لما ينص عليه القانون للقانون الدولي (راجع مبادئ العلاقات الخارجية).

ومنطلقنا أن نهوض شعوب هذه الدول، وإرساء أنظمة شرعية هو الذي سيجعلها لا محالة تتقارب وتفتح الحدود، وتنمي التعاون في إطار وحدة لا تفهم الشعوب سبب تعطيلها. إن وحدة المغرب الكبير هي هدف أساسي لحركتنا.

32. كيف تنظرون لقضية البوليساريو؟ هل حقا ستعتزفون بأن الصحراء مغربية؟

في رأينا نزاع الصحراء الغربية لن يُفص إلا في إطار مشروع مغاربي قوي و متكامل يخفف من وطأة الحدود المفتعلة بين أبناء الشعب المغاربي الواحد. وللأسف فإن هذا المشروع الاستراتيجي معطل منذ عقود لطغيان الإستبداد السياسي ولتدخلات أجنبية لا ترغب في مثل هذا التكتل، وتسعى لإجهاضه بمشاريع بديلة. عندما ينبعث المغرب الكبير فإن كثيرا من مشاكل المنطقة ستحل بشكل طبيعي، و مبادئ التعايش الأخوي بين الأشقاء، بما فيها قضية الصحراء الغربية، التي لا نعتبر حلها شرطا مبدئيا لبناء صرح المغرب الكبير، و إنما حلها سيكون من نتائج هذا البناء.

إن قيام دول حرة سيعزز وحدة المنطقة، ويؤذن بقيام المغرب الكبير.

الإستعمارية التي تتبنى نهج التصفية الجسدية لكل من يتجرأ بالوقوف ضد سياساتها المدعومة بلا قيد أو شرط من قبل حلفائها.

تحقيق السلام الدائم في المنطقة لا يمكن تصوره حصرا في حيز «أمن إسرائيل» التي يقدمها البعض على أنها نموذج ديمقراطي يحتذى به، بالرغم من تطبيقها المعلن للأبارتايد في حق الفلسطينيين، الذين بخسوا الحق في انتخابهم ديمقراطيا لممثلهم من حركات مقاومة، وليدة الشعب الفلسطيني، كحركة حماس مثلا.

36. ما هو موقفكم من الثورات العربية وسط ما يحوم حولها من مخاوف تُشكك فيها و تتهمها بتنفيذ مخططات أمريكية-خليجية-صهيونية ؟

إنه لمن الإجحاف و السطحية النظر إلى هذه الثورات العربية التي حررت الشعب التونسي، و المصري، و الليبي من براثن دكتاتورية أمثال بن علي و مبارك و القذافي على أنها مؤامرة لإنفاذ مخططات خارجية. بل إن هذا الطرح الذي يقزم هذه الثورات إلى هذا المستوى هو طرح يبخس التضحيات العظيمة لكل من دفع حياته ثمنا للحرية.

رشاد إذ تحيي هذه الثورات، و تعتبرها خطوة جبارة إلى الأمام في مسيرة شعوب المنطقة، تبقى في الوقت ذاته واعية بمخاطر تدخل القوى الخارجية، و هي تجدد موقفها، الصريح، و الراض لأى تدخل أجنبي في الجزائر مهما كان نوعه، و تحت أي مبرر كان. يجب أن نُذكّر أيضا أن الثورات العربية، خاصة التونسية و المصرية، أثبتت فعالية الوسائل اللاعنفية في إحداث التغيير .

33. هل حقا أنتم تكروهون فرنسا وتريدون الانتقام منها بسبب أنها احتلت الجزائر من قبل؟

نحن لا نكره ولا نعادي إلا من يعادي الجزائر ويكرهها.

نريد إقامة علاقات سليمة وطبيعية مع فرنسا، ومع غيرها من الدول، تقوم على أساس الاحترام المتبادل والمصالح المشتركة. كما أننا نسعى لحفظ ذاكرة وحقوق شعبنا عبر تاريخه.

34. هل ستقومون بطرد الشركات المتعددة الجنسية التي تشتغل وتستثمر في الجزائر؟

لسنا ضد الاستثمارات الشفافة والنزيهة، والتي يكون هدفها تحقيق مصالح مشتركة، أما الذين ينيهون خيرات الجزائر بالإشتراك مع العصابات هناك، فبكل تأكيد لن يرضى الشرفاء من الجزائريين أن يستمر هذا الوضع المخزي.

35. ما هي نظرتكم للقضية الفلسطينية؟ هل ستدعمون حماس والجهاد وغيرها من المنظمات التي تدعو لتدمير إسرائيل؟

نحن مبدئيا ندعم حق جميع الشعوب في تقرير مصيرها، وبالتالي نساند مقاومة الشعب الفلسطيني من أجل التحرر وبناء دولته. إلا أننا نعتقد أنّ الشعب الفلسطيني لن يتمكن من الانعتاق إلا بعد أن تحرر الشعوب العربية من قبضة الأنظمة المستبدة والفاسدة والعميلة - بدرجات متفاوتة - التي تحكمها.

ليس من العدل أن نسلم بانتقاد التنظيمات الفلسطينية التي تناضل في سبيل افتكاك حقوقها و تنغاضى في الوقت ذاته عن عنصرية الكيان الصهيوني و طبيعته

A large crowd of people is visible in the background, with the United Arab Emirates flag (green, white, and red with a black falcon) prominently displayed in the foreground. The text "معلومات عملية" is overlaid on the image in a blue, stylized font.

معلومات عملية



بعد جهد مثابر امتد لسنوات، تمكنت حركة رشاد من تحقيق حلم مناضليها بإنشاء أول قناة جزائرية مستقلة مفتوحة لكل الجزائريين دون تمييز أو إقصاء.
أريد لهذا المنبر الإعلامي أن يكون منبرا لكل الأصوات الحرة التي طالما أحرصها تعقيم النظام وغيبها احتكاره لشتى وسائل الإعلام.

تلفزيون رشاد وسيلة إعلامية جزائرية، بإمكانيات جزائرية، مفتوحة لكل الجزائريين بمن فيهم من يوجد في مؤسسات الدولة و يؤمن بمخرج آخر لإنقاذ مستقبل البلاد و مستقبل الأجيال القادمة. تلفزيون رشاد يفتح الآفاق واسعة لكل هؤلاء و لجميع أطراف المعارضة الجزائرية التي طالما همشها الإعلام الرسمي.



لمشاهدة تلفزيون رشاد

القمر: Atlantic Bird 7 (نايل سات)
التردد: Horizontal 10815
الترميز: 27500
التصحیح: 5 / 6
القناة: ALASR

تلفزيون رشاد هي وسيلة إعلام جمعوية، يسعى لبث أخبار و برامج بديلة عن تلك التي تبثها القنوات الرسمية أو الدولية أو التجارية. من خلال الشراكة التي تربطه مع قناة العصر، يستفيد تلفزيون رشاد من حجم ساعي يوميا لبث برامجه، تتيحه له قناة العصر. تلفزيون رشاد هو وسيلة إعلامية غير ربحية، متواضعة، و بإمكانيات جد محدودة. إلا أن قوته و مصداقية تكمن في سعي المشرفين عليه في الحفاظ على استقلاليته المالية و الأخلاقية.

إدعموا تلفزيون رشاد لضمان استمراره !

لذى فإن عونكم هو من يضمن هذه الاستقلالية.
إن عونكم هو من يساعدنا في إنتاج برامجه.

رسالة تلفزيون رشاد :

خدمة المجتمع الجزائري و المساهمة في إحداث تغيير سياسي لا عنفي و كذا العمل على ترقية الحكم الراشد في الجزائر.

أهداف تلفزيون رشاد :

- 1- المساهمة في توعية و تكوين المواطن من أجل إحداث تغيير سياسي لا عنفي.
- 2- ترقية الحكم الراشد.
- 3- المساهمة في إحداث مصالح و وطنية حقيقية تبنى على احترام الحقيقة و الذاكرة و العدالة و العفو.
- 4- تشجيع اشراك المواطنين في الأمور العامة، و كذا رد الإعتبار و ترقية المشاركة السياسية بمفهومها النبيل
- 5- فسخ فضاء حر للحوار و التشاور بين كل الجزائريين
- 6- خدمة المجتمع و تشجيعه على تحمل مسؤولياته من خلال توعية المواطن بواجباته و حقوقه.
- 7- المساهمة في رد الإعتبار لتاريخ الجزائر و هويتها الوطنية.



www.rachad.tv

info@rachad.tv

0044 203 129 3081

تعتمد حركة رشاد في تمويل نشاطاتها على **إشتراكات أعضائها و تبرعاتهم**، و هي لا تقبل أي دعم مادي من أي جهة خارجية أي تكن و مهما كانت الأسباب و المبررات. إن التزام الشفافية و العلانية في كل ما يتعلق بحركة رشاد هو مبدأ أساسي لن نحيد عنه.

إن إسهامكم المادي هو من يضمن استقلالية الموارد و المواقف، كشرط أساسي لإنجاح نضالنا. لذي فنحن ندعو الجزائريين و الجزائريات في الداخل و الخارج الذين يؤمنون بأهداف الحركة و مبادئها إلى دعم الحركة بالمال و الجهد و الوقت، كل حسب طاقته.

يمكن إرسال مساهماتكم على هذه الحسابات:

VIREMENTS BANCAIRES

التحويلات البنكية

NOM	ASSOCIATION RACHAD SUISSE
CODE BIC / SWIFT	POFICHBEXXX
CODE IBAN	CH0509000000121535624
معلومات إضافية:	
- Association Rachad Suisse, 1024 Ecublens - Compte Postal: 12 153562 4	

NOM	ASSOCIATION RACHAD PARIS IDF
CODE BIC / SWIFT	BREDFRPPXXX
CODE IBAN	FR7610107002880022202074117
معلومات إضافية:	
- Association Rachad Paris IDF, 94120 Fontenay-Sous-Bois - RIB: 10107 00288 00222020741 17	

للراغبين في دفع مساهماتهم باستخدام **البطاقات البنكية** (أو خدمة **PAYPAL**) يمكنهم زيارة موقعنا الرسمي عبر الأنترنت: www.rachad.org

CHÈQUES BANCAIRES


الصكوك البنكية

ASSOCIATION RACHAD PARIS IDF	يمكن أيضا تحرير صك بنكي لفائدة
36 Avenue Général De Gaulle Tour Gallieni 2 93175, Bagnolet	وإرساله عبر البريد إلى العنوان التالي

يتم تأطير أنشطة حركة رشاد من مكاتبنا الإقليمية. تشرف فرق المداومة بالإجابة عن تساؤلاتكم التي يمكنكم توجيهها إلى العناوين أدناه:


مكتب بروكسل - بينيلوكس:


Rachad Benelux ASBL
Rue Marie-Christine 161
1020 Bruxelles
Belgique


 rachad.benelux@rachad.org

مكتب ليون - فرنسا:

Rachad Rhône-Alpes
148, avenue Saint-Exupéry
69500 BRON
France


 0033 4 82 33 93 31

 0033 4 82 33 93 31


 rachad.lyon@rachad.org


مكتب باريس - فرنسا:

Association Rachad Paris IDF
36, avenue du Général de Gaulle
93170 Paris - Bagnolet
France

 0033 9 53 96 18 73

 0033 6 98 91 35 79

 0033 9 58 96 18 73

 rachad.paris@rachad.org

للمناضلين داخل الجزائر:


رقم خاص بالمناضلين المتصلين داخل الجزائر

 00213 98 320 0716

مكتب سويسرا:

Association Rachad Suisse
BP 232
1024 Ecublens
Suisse


 0041 79 34 31 602


 rachad.ch@rachad.org

مكتب لندن - المملكة المتحدة:

Rachad Movement
61 Praed Street
Office 47
London, W2 1NS
United Kingdom

 0044 20 80 99 28 18

 0044 84 47 74 32 75

 rachad.london@rachad.org

ويمكن التواصل معنا أيضا مباشرة عبر البريد الإلكتروني: info@rachad.org 

موقعنا على الإنترنت و صفحاتنا على مواقع التواصل الاجتماعي:



www.rachad.org



facebook.com/rachad.algeria



youtube.com/user/rachadtv



twitter.com/rachad_mvmt

